

ط [١٤٢ب]

لافتتاح أصل الجمعة كان شرطاً في بقاءها كالطهارة ، وتفارق سائر الصلوات إذا خرج وقتها قبل الفراغ لأنه يجوز قضاؤها //بعد فوات الوقت .

[إذا لم يتمها
جمعة يتمها
ظهراً]

فرع : إذا ثبت أنه لا يتمها جمعة ، فالمذهب أنه يتمها ظهراً .
ووجهه أنهما صلاتان اتفق وقتهما ، فجاز بناء أكملهما فعلاً على أقصرهما ؛ كصلاة السفر مع صلاة الحضر ؛ فإنه إذا نوى الإقامة في أثناء الصلاة يلزمه الإتمام . وخرج في المسألة قول آخر أنه لا يتمها ظهراً ؛ ولكن تبطل أو تتقلب نفلاً فعلى قولين ، كما ذكرنا فيمن غير النية عن النفل إلى الفرض وعليه استئناف الظهر^(١) ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٢) . وأصل المسألة أن الجمعة ظهر مقصورة //أو فرض آخر^(٣) ؟ اختلفوا

هـ [٢٢١]

فيه : فقال قوم : إنها ظهر مقصورة ؛ لأن الفرض في سائر الأيام في هذا الوقت هو الظهر ، فدل أنه ظهر ؛ ولكنه قصر كما يقصر في السفر ، وقال قوم : هي فرض آخر ؛ لأنه لا يجوز أن يصلي في الوقت أربعاً ، والقصر ليس بواجب ، فإن قلنا : هي فرض مقصورة يتمها ظهراً ؛ كالمسافر إذا نوى الإقامة ، وإن قلنا : فرض آخر فيجب الاستئناف ؛ لأنه لا يجوز الانتقال من فرض إلى فرض^(٤) .

[المسبوق إذا
أدرك ركعة
من الجمعة]

الثالثة : المسبوق إذا أدرك ركعة من الجمعة يصير مدركاً للجمعة على ما سنذكر ، فلو قام ليصلي الركعة الأخرى فخرج الوقت ، قال ابن الحداد^(٥) : له أن يكملها جمعة ؛ لأن الجمعة من

د [١٠٨٦]

(١) انظر : المحرر ص ٢٤١ ، الحاوي (٤٨ / ٣) ، فتح العزيز (٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠) ، روضة الطالبين (٥٠٨ / ١) ، حلية العلماء (٢٦٢ / ١) ، المجموع (٤ / ٤٢٨) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ٢١٤) .
(٣) قاعدة الجمعة ظهر مقصورة أو صلاة على حياها فيه قولان ووجهان . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٩٩ .

(٤) انظر : المجموع (٤ / ٤٢٩) .

(٥) ابن الحداد : محمد بن أحمد بن محمد ، أبو بكر الكنتاني المصري ، شيخ الشافعية بالديار المصرية ، ولد يوم موت المزني في رمضان سنة ٢٦٤ هـ ، وأخذ الفقه عن أبي سعيد الفريابي ومنصور الفقيه ، وجالس أبا إسحاق المروزي ، وفاته ابن سريج ، كان كثير العبادة فقيهاً عالماً يصوم يوم ويفطر يوم ، من مصنفاته : الفروع في فقه الشافعية ، الباهر في الفقه مائة جزء ، أدب القاضي ، الفرائض ، توفي بالقاهرة سنة ٣٤٤ هـ .

ط [١٤٣]

انظر : طبقات الشافعية لابن شهاب (١٣٠ / ١ - ١٣١) ، شذرات الذهب (٢ / ٣٦٧) ، معجم المؤلفين (٨ / ٣٢٠) .

شرطها العدد كما شرط فيها الوقت ، // ثم يجوز أن ينفرد بركعة ، فجاز أن يصلي ركعة خارج الوقت ، وعامة أصحابنا قالوا : لا يتمها جمعة ، والحكم فيه على ما ذكرنا فيما لو خرج الوقت في أثناء صلاة الإمام . ووجهه أن بقاء الوقت شرط في تصحيح صلاة الإمام ، حتى إذا خرج الوقت في أثناء الصلاة لا يكملها جمعة ، فكان شرطاً في حق المسبوق ، وبه فارق العدد ؛ لأن القوم لو انفضوا في آخر صلاة الإمام له أن // يتمها جمعة^(١) ، وأيضاً فإن تشبيهه مسألتنا بالعدد فاسد ؛ لأن هناك ما فات إلا شرط واحد ، وأما إذا خرج الوقت ففي أثناء صلاة المسبوق فقد فات الوقت والعدد جميعاً ، ولا يجوز أن يقال : لما عفي عن فوات شرط واحد ، وجب أن يعفى عن شرطين .

[حكم إنشاء
السفر يوم
الجمعة]

الرابعة : إنشاء السفر بعد زوال الشمس يوم الجمعة قبل الصلاة
لا يجوز عندنا ؛ إلا أن يكون له عذر ، وذلك أن تكون القافلة قد وصلت إلى بلده وهو يريد أن يسافر معهم ، ويخاف أن لو صلى الجمعة تفوته القافلة ، فحينئذ يجوز له أن يسافر ؛ لأن الجمعة يجوز تركها بالأعذار^(٢) ، وقال أبو حنيفة : يجوز إنشاء السفر بعد الزوال ، إلا أن يخاف فوات الوقت قبل أن يفارق البلد^(٣) . وهذا بناء على أصل ؛ وهو أن عندنا الصلاة تجب بأول الوقت^(٤) ، وعنده إنما تجب بآخره ، فما وجبت عليه الجمعة قبل أن يضيق الوقت . ودليلنا في المسألة أن السفر سبب مفوت للجمعة ، فلا يجوز الاشتغال به [بعد

(١) انظر : الودائع لمنصوص الشرائع الورقة (٤٥ / ١) ، المحرر ص ٢٤٢ ، الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٠ / ٢) ، البيان (٥٦٩ / ٢) ، المجموع (٤٢٩ / ٤) ، روضة الطالبين (٥٠٨ / ١) ، مغني المحتاج (٥٤٢ / ١) ، مختصر البويطي (١ / ٨) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ١) ، الأم (٣٢٧ / ١) ، البيان (٥٥٦ / ٢) ، الحاوي (٣٥ / ٣) ، المحرر ص ٢٣٩ ، المجموع (٤١٧ / ٤) ، التهذيب (٢ / ٣٣٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٦٢) .

(٣) انظر : البحر الرائق (١٦٤ / ٢) وقال فيه : إذا أراد السفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر ؛ لأن الوجوب بآخر الوقت ، وآخر الوقت هو مسافر ، فلم تجب عليه الصلاة .

(٤) الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ، وقصد أصحابنا بقولهم : تجب الصلاة في أول الوقت كون الوجوب في أول الوقت لا كون الصلاة في أول الوقت واجبة . انظر : الإيهام شرح المنهاج (٩٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٦٢ / ب) .

[X] دخول وقتها ؛ كالتجارة والأعمال المباحة ، وتخالف الجمعة سائر الصلوات ؛ فإن دخول الوقت في سائر الصلوات لا يمنع السفر ، وإنما كان كذلك ؛ لأن سائر الصلوات لا تسقط بالسفر ، والجمعة تسقط ، فأما السفر قبل طلوع الفجر فلا خلاف أنه جائز^(٢) ، وأما بعد طلوع الفجر فلا خلاف أنه حرام ، وفيه قولان :

أحدهما : لا يجوز ، وهو مذهب أحمد^(٣) . ووجهه أن بعد طلوع الفجر قد دخل وقت حرمة الجمعة ، بدليل أنه يجوز الغسل للجمعة بعد طلوع الفجر ، وأنه يجب السعي فيه على من بعد داره ، وأنه يندب فيه الخروج إلى الجامع // ليحصل ثواب التذكير ، وإذا كان حرمة العبادة ثابتة في هذا الوقت امتنع // تفويت العبادة . والقول الآخر : أنه لا يمنع من السفر ؛ ولكن لا يستحب ، وهو مذهب مالك^(٤) . ووجهه أنه أن الجمعة // ما وجبت ، فجاز السفر فيه كما قبل طلوع الفجر ، هذا إذا لم يكن السفر سفر طاعة ، فأما إن أراد الخروج إلى سفر طاعة من الجهاد والحج [وغيره] ، فالمذهب أنه لا يحرم ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ لمسا جهز جيش مؤتة^(٥) جعل الإمارة

د [٨٦ - ب]

هـ [٢٢١ - ب]

ط [١٤٣ - ب]

[X] في (د) : " قبل " ، وفي (ط) ، (هـ) : " بعد " ولعلها الصواب .

(٢) انظر : المجموع (٤١٧ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٦٢ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٣٨١ .

(٣) انظر : المغني والشرح الكبير لابني قدامة (٢١٧ / ٢) ، الإنصاف (٣٧٤ / ٢) وجاء فيه أن للإمام أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات :

الأولى : عدم الجواز .

الثانية : الجواز .

الثالثة : يجوز في الجهاد خاصة .

(٤) انظر : المنتقى للباي (١٩٩ / ١) وقال فيه : من ابتدأ سفره يوم الجمعة فلا يخلو إما أن يبتدئ به قبل الزوال أو بعد الزوال قبل الصلاة ، فإن شرع فيه قبل الزوال فروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أنه مكروه ، وروى علي بن زياد عنه أنه لا بأس به ، فإن أنشأ سفره بعد الزوال وقبل الصلاة فهو ممنوع . وقال القرافي في النخبة (٣٥٦ / ٢) : يجوز إنشاء عذر السفر إجماعاً ، وروى ابن القاسم كراهته قبل الزوال ، إلا أن يكون جهاداً ، وروى عن مالك لا بأس به ، ويحرم بعد الزوال عند مالك .

[X] في (ط) : " وغيرهما " ، وفي (د) ، (هـ) : " وغيره " .

(٦) مؤتة : قرية من أرض البلقاء بطرف الشام ، وهي الآن تقع في حدود الأردن . انظر : البداية والنهاية (٢٤٤ / ٤) ، معجم البلدان (٣٣٦ / ٨) .

لزيد بن حارثة^(١) ، وجعفر بن أبي طالب^(٢) ، وعبد الله بن رواحة^(٣) ، فساروا وتخلف عبد الله بن رواحة ، فرآه النبي بعد خروجهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : " ما الذي خلفك ؟ " ، قال : الجمعة ، فقال عليه الصلاة والسلام : " لغدوة^(٤) في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها " ^(٥) ، فوبخه على تأخير سفر الجهاد لأجل الجمعة .

(١) زيد بن حارثة بن شراحيل الكعبي ، أمه سعدى بنت ثعلبة بن عامر ، اختار الرسول عليه السلام على أبيه وعمه حين علما بمكانه في مكة بعد أن غارت عليهم خيل لبني القين بن جسر في الجاهلية ، فاشتراه حكيم بن حزام لعتمته خديجة ، فوهبته للنبي بعد زواجه منها ، فتنبأه الرسول حينها إلى أن نزلت + آدَعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ " ، شهد بدرًا وما بعدها ، وقتل في غزوة مؤتة ، كان حب رسول الله . انظر : الإصابة (٢ / ٥٩٨ - ٦٠٢) ، سير أعلام النبلاء (١ / ٢٢٠ وما بعدها) .

(٢) جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أبو عبد الله ، ابن عم النبي ، وأحد السابقين إلى الإسلام ، وأخو علي وشقيقه ، قال عنه أبو هريرة : إنه أفضل الناس بعد رسول الله . وروي عنه أنه كان خير الناس للمساكين ، كناه الرسول أبا المساكين ، هاجر إلى الحبشة ، فأسلم النجاشي ومن تبعه على يديه ، ثم هاجر إلى المدينة فقدم والنبي بخيبر ، واستشهد في غزوة مؤتة وهو أمير ، روي عن عائشة قالت : لما أتى نبأ وفاة جعفر عرفنا في وجه رسول الله الحزن . انظر : الإصابة (١ / ٤٨٥ - ٤٨٨) ، سير أعلام النبلاء (١ / ٢٠٦ وما بعدها) .

(٣) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن كعب الخزرجي الشاعر المشهور بكنيته ، أبو رواحة ، كان أحد النقباء ليلة العقبة ، وشهد بدرًا وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة . انظر : الإصابة (٤ / ٨٦٣) ، سير أعلام النبلاء (١ / ٢٣٠ وما بعدها) .

(٤) الغدوة : هي مَرَّة الغدو ؛ وهو السير في أول النهار .
انظر : لسان العرب (١٥ / ١١٨) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١ / ٤٨٢) . والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في السفر يوم الجمعة ، انظر : عارضة الأحوذى بشرح الترمذي (٢ / ٢٦٧) بلفظ : " لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما أدركت فضل غدوتهم " .

قال في تلخيص الحبير (٢ / ١٦٢) : أخرجه أحمد والترمذي من حديث مقسم عن ابن عباس وفيه حجاج بن أرطاة ، وأعله الترمذي بالانقطاع ، وقال البيهقي : انفرد به الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

وقال النووي في المجموع (٤ / ٤١٨) : حديث ضعيف جداً ، وليس في المسألة حديث صحيح .

الشرط الثالث : العدد ، وفيه أربع مسائل : أحدها : اختلف العلماء في العدد المعتبر في انعقاد الجمعة : فعند الشافعي - رضي الله عنه - لا تتعقد الجمعة بأقل من أربعين^(١) ، وقال ربيعة^(٢) : العدد المعتبر اثنا عشر رجلاً^(٣) . وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : الجمعة تتعقد بأربعة ؛ إمام وثلاثة^(٤) . وقال أبو يوسف : تتعقد بثلاثة ؛ إمام ورجلين^(٥) . وقال الحسن بن صالح^(٦) وأبو ثور : تتعقد باثنين ؛ إمام ورجل^(١) .

(١) معناه : أربعون بالإمام ، فيكونون تسعة وثلاثين مأموماً ، ونقل ابن القاص في التلخيص قولاً للشافعي قديماً أنها تتعقد بثلاثة ؛ إمام ومأمومين .

هكذا حكاه عن الأصحاب ، وهو الذي موجود في التلخيص ثلاث مع الإمام . ثم إن هذا القول الذي حكاه غريب أنكره جمهور الأصحاب وغلطوه فيه ، قال القفال في شرح التلخيص : هذا القول غلط لم يذكره الشافعي قط ولا أعرفه ؛ وإنما هو مذهب أبي حنيفة . انظر : المجموع (٤ / ٤٢١) ، الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، الأم (١ / ٣٢٨) ، حلية العلماء (١ / ٢٦٠) ، الحاوي (٣ / ١٤) ، المحرر ص ٢٤٥ ، المجموع (٤ / ٤٢٢) ، الوسيط (٢ / ٢٦٦) ، التهذيب (٢ / ٣٢٣) ، مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، مغني المحتاج (١ / ٥٤٦) ، البيان (٢ / ٥٦١) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ٢٩٨ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (ب / ٤٣٦) . وأبو ثور نقل عنه في المجموع موافقته لأبي حنيفة ، والحسن بن صالح وداود متفقان . العزيز (٢ / ٢٥٥) .

(٢) ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ ، الإمام مفتي المدينة ، أبو عثمان ، المشهور بربيعة الرأي ، من موالي آل المنكر ، كان من أئمة الاجتهاد ، وعنه أخذ مالك بن أنس ، وروى الليث ابن يحيى قال : ما رأيت أحداً أفطن من ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، توفي سنة ١٣٦ هـ بالمدينة ، وقال مالك : ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة . انظر : سير أعلام النبلاء (٦ / ٨٩ - ٩٦) ، شذرات الذهب (١ / ١٩٤)

(٣) انظر : المغني (٣ / ٢٠٥) ، فتح الباري (٢ / ٤٩٠) ، وعنه تتعقد بتسعة .
(٤) انظر : العناية على الهداية (٢ / ٦١) ، البدائع (٢ / ٢١٢) ، المبسوط (٢ / ٢٤) .
(٥) انظر : العناية على الهداية (٢ / ٦١) ، البدائع (٢ / ٢١٢) ، المبسوط (٢ / ٢٤) .

(٦) الحسن بن صالح بن حي ، أبو عبد الله الهمداني الثوري الكوفي ، أخو الإمام علي بن صالح ، ولد سنة ١٠٠ هـ ، كان يترك الجمعة ولا يراها خلف أئمة الجور بزعمه .

ودليلنا ما روي عن جابر أنه قال : " مَضَتِ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
فَمَّا فَوْقَهَا

جُمُعَةٌ " (٢) ، وأيضاً فإنه لم ينقل من عهد رسول الله ﷺ والخلفاء من بعده
إقامة الجمعة بأقل من أربعين نقلاً ظاهراً ، والجمعة قد عدل بها عن
الأصل ، والمعدول به عن الأصل يتبع فيه ما ورد ، فإذا لم ينقل
إقامة الجمعة بأقل من أربعين ، وجب اعتبار هذا العدد ، ولأن
الجمعة في الحقيقة جمع الجماعات ، والمقصود [بذلك] أن
يجتمعوا في كل أسبوع مرة على إظهار شرائع الإسلام ؛ لنبيين
لأعداء الله أن المسلمين كلمتهم واحدة ، [ومقتضى] ذلك اجتماع
عدد لهم شوكة وقسوة ،

د [٨٧ - ١]

ط [١٤٤ - ١]

[والاثنان] // والثلاثة والأربعة ليس // لهم شوكة ، ولا يظهر لهم
اتفاق الكلمة .

فرع : الإمام هل هو واحد من الأربعين ، أو هو زائد على
الأربعين ؟ فيه وجهان مبنيان على أن الجمعة خلف الصبي هل
تصح أم لا ، وقد حكينا قولين ، فإذا قلنا : لا تصح ، فقد جعلنا الإمام

[الإمام هل
هو من

الأربعين ؟]

، قال عنه الذهبي : هو من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة ، قال عنه أبو زرعة :
اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة ، وقال أبو حاتم : ثقة حافظ متقن ، عاش تسعة وتسعين
سنة ، كان هو وأخوه توأمين . انظر : شذرات الذهب (١ / ٢٦٢ - ٢٦٣) ، سير
أعلام النبلاء

(٧ / ٣٦١ - ٣٧١) .

(١) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٥٥) ، المجموع (٤ / ٤٢٢) .

(٢) رواه الدارقطني (٢ / ٣ - ٤) . والبيهقي (٣ / ١٧٧) وقال : هذا حديث لا يحتج
بمثله ، تفرد به عبد العزيز بن عبد الرحمن وهو ضعيف .

قال في تلخيص الحبير (٢ / ١٣٧) : أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث
عبد العزيز بن عبد الرحمن عن خصيف عن عطاء ، وعبد العزيز قال أحمد :
اضرب على حديثه ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : منكر الحديث .

وقال عنه في المجموع (٤ / ٤٢١) : حديث جابر ضعيف ، رواه البيهقي وغيره
بإسناد ضعيف وضعفوه ، قال البيهقي : هو حديث لا يحتج بمثله .

(د) : " من ذلك " .

(د) : " ومقصود " .

(ط) : " والاثنين " .

من الأربعين حتى اعتبرنا فيه شرائط الوجوب ، وإذا صححنا فقد جعلناه زائداً على الأربعين ، حتى لم يعتبر فيه شرائط وجوب الجمعة^(١) .

[عقد الجمعة
بمن لا تجب
عليهم]

[الثانية] : الجمعة لا تتعقد إلا بعد وجود العدد المعتبر من الذين تجب عليهم الجمعة ، فإن عقدها بأربعين من العبيد ، أو المسافرين ، أو المراهقين ، أو النساء ، لم تتعقد الجمعة^(٢) ، وقال أبو حنيفة : تتعقد بأربعة من العبيد ، وأربعة من المسافرين^(٣) . ودليلنا أن من لا يكون من أهل الجمعة لا تتعقد بهم الجمعة كالنساء^(٤) .

(١) انظر : الإبادة الورقة (٤٨ / ١) ، المحرر ص ٢٤٦ ، الوسيط (٢٦٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٦ / ٢) ، المجموع (٤٢١ / ٤) ، روضة الطالبين (٥١٣ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / ١) .

(٢) في (د) : " الثالثة " ، الصواب ما جاء في (ط) ، (هـ) : " الثانية " .
(٣) انظر : البيان (٥٦٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٦ / ٢) ، المحرر ص ٢٤٦ ، المجموع (٤٢٥ / ٤) .

(٤) لم يورد ذكر العدد؛ وإنما مفهوم كلامه دلّ على ذلك ، قال في شرح العناية على الهداية
(٦١ / ٢) : فلا يعتبر الإمام من الجماعة ؛ لأن قوله : (فاسعوا) يقتضي ثلاثة ، وقول : (إلى نكر الله) يقتضي ذاكراً ، فذلك أربعة ، ويجب أن يكونوا كلهم ممن يصلح إماماً ، =

= حتى إذا كان أحدهم صبيّاً أو مجنوناً لا يجوز ، بخلاف العبيد والمسافرين فإن الجماعة تتم بهم ؛ لصلاحيّتهم للإمامة .

وقال في بدائع الصنائع (٢١٢ / ٢) : وأما صفة القوم الذين تتعقد بهم الجمعة ، فعندنا أن كل من يصلح إماماً للرجال في الصلوات المكتوبات تتعقد بهم الجمعة ، فيشترط صفة الذكورة والعقل والبلوغ لا غير ، ولا تشترط الحرية والإقامة ، حتى تتعقد الجمعة بقوم عبيد أو مسافرين .

(٥) ضابط الناس في الجمعة أقسام :

١ - من تلزمه وتتعد به ؛ وهو كل نكر صحيح مقيم مستوطن مسلم بالغ عاقل حر لا عذر له .

٢ - من لا تلزمه ولا تتعد به ؛ ولكن تصح منه ؛ وهم العبد والمرأة والخنثى والصبي والمسافر .

٣ - من تلزمه ولا تتعد به ؛ وهما : من داره خارج البلد وسمع النداء ، ومن زانت إقامته على أربعة أيام وهو على نية السفر .

٤ - من لا تلزمه وتتعد به ؛ وهو المعذور . انظر : الأشباه والنظائر ص ٦٨٧ - ٦٨٨ .

[صلاة الجمعة
بغير أهل البلد]

[هـ] ١٢٢٢

فرع : لو صلى الجمعة // بطائفة من الذين عزموا على مقام مدة في البلد وما استوطنوا ، أو بجماعة من الذين ليسوا من سكان البلد ؛ ولكنهم حول البلد ويسمعون النداء ، أو كمل العدد بهؤلاء ، هل تنعقد الجمعة أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما وهو المشهور أنه لا تنعقد ، لأن الاستيطان شرط ولم يوجد . والثاني ذكره أبو إسحاق المروزي : أن الجمعة تنعقد ؛ لأن هؤلاء جعلوا كالمقيمين في وجوب الجمعة عليهم ، فكذا في الانعقاد بهم^(١) .

[اعتبار العدد
في الخطبة]

الثالثة : العدد معتبر في الخطبة عندنا ، حتى لو خطب منفرداً أو بعدد دون العدد المعتبر ، لم يجز أن يصلي الجمعة إلا بعد أن يعيد الخطبة ، وعن أبي حنيفة رواية أنه لو خطب منفرداً جاز^(٢) . ودليلنا أنه ذكر مشروط في صحة الجمعة ، فلا تصح قبل حضور العدد المعتبر ؛ كالتكبير^(٣) .

[انقضاء
العدد أثناء
الخطبة] ب
ط [١٤٤]

فروع ثلاثة : أحدها لو افتتح [الخطبة]^(٤) بأربعين ، فانقضوا^(٥) قبل أن يأتي // بأركان الخطبة وتركوا الخطيب منفرداً ، // فإن عادوا والفصل قريب [بنى] على الخطبة ؛ لأن الفصل [القريب] لا يقطع نظم الصلاة ؛ ولهذا لو سلم [ساهياً] ثم عاد

(١) انظر : البيان (٥٦٤ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦١ / ١) ، فتح العزيز (٢٥٦ / ٢) ، المجموع (٤٢٠ / ٤) ، روضة الطالبين (٥١٣ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٣٧) .

(٢) قال في فتح القدير : لو خطب وحده من غير أن يحضر أحد يجوز ، وهذا الكلام هو المعتمد لأبي حنيفة ، فوجب اعتبار ما يتفرع عنه ، وفي الأصل قال : فيه روايتان . انظر : فتح القدير (٦١ / ٢) ، البحر الرائق (١٥٨ / ٢) .
(٣) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٨) ، البيان (٥٦٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٧ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٨ / ب) .
(٤) في (ط) ، (هـ) : " الخطبة " ، وفي (د) : " الجمعة " .
(٥) انفضوا : أي تفرقوا ، يقال : فضضت القوم فانفضوا : أي فرقتهم فتفرقوا ، وكل شيء تفرق فهو فضض . النظم المستعذب (١٠٩ / ١ - ١١٠) .
الانقضاء : التفرق والذهاب ، ومنه سميت الفضة . المجموع (٤٢٥ / ٤) .
(٦) في (ط) : " بنوا " .
(٧) في (ط) : " قريب " .
(٨) في (ط) ، (هـ) : " ساهياً " ، وفي (د) : " ناسياً " .

قبل أن يطول الفصل يبني على صلاته ، وكذلك الفصل اليسير لا يمنع الجمع بين الصلاتين ، وإن طال الفصل فالصحيح من المذهب أن عليه استئناف الخطبة ويبطل حكم ما مضى ؛ كما لو سلم ساهياً وطال الفصل^(١) .

[انقضاء العدد
قبل الفراغ من
أركان الخطبة]

الثاني : إذا انقضوا قبل الفراغ من أركان الخطبة وهناك قوم لم يسمعوا ابتداء الخطبة ، فلا بد من استئناف الخطبة بهم ، فإن أراد أن يبني على ما مضى من خطبته لا يجوز ، لأنه لا يجوز أن يفتتح الصلاة إلا بقوم سمعوا الخطبة ، وهؤلاء ما سمعوا كمال الخطبة^(٢) .

[انقضاء
العدد بعد
الفراغ من
الخطبة وقبل
الصلاة]

الثالث : إذا انقضوا من بعد الفراغ من أركان الخطبة وغابوا وهناك غيرهم ، فإما أن يعيد الخطبة ، أو يصلي الظهر ؛ لأن الذين حضروا ما سمعوا الخطبة ، والذين سمعوا لم يحضروا وقت العقد والتلبس بالمقصود ، وإن عادوا ولم يطل الفصل افتتح بهم الجمعة ، وإن طال الفصل ، إن أعاد الخطبة وصلى الجمعة لا خلاف أنها صحيحة ، وإن ترك الجمعة وصلى الظهر صح الظهر . ويخالف ما لو صلى الظهر منفرداً في بيته قبل فوات الجمعة لا يصح على أحد القولين ؛ لأن هناك أقيمت الجمعة فجعل مفرطاً بترك الجمعة ، وهاهنا لم يوجد إقامة الجمعة ، وأي شيء [الذي] يجب عليه؟ قال الشافعي - رحمة الله عليه - : أحببت أن يبتدئ الخطبة [ثم يصلي الجمعة]^(٣) ، فإن لم يفعل صلى بهم الظهر أربعاً^(٤) . واختلف أصحابنا فيه على ثلاث طرق : قال ابن سريج : عليه أن يعيد الخطبة ويصلي الجمعة^(٥) ، فإن لم يفعل عصي به ؛ لأن الوقت يتسع لذلك ولا مانع له ، وقد بطلت الخطبة الأولى بطول الفصل ، وحمل

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، الحاوي (١٧ / ٣ - ١٨) ، الوسيط (٢ / ٢٦٧) ، التهذيب (٣٢٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٧ / ٢) ، المجموع (٤٢٧ / ٤) ، مغني المحتاج .

(٢) (٥٤٧ / ١) ، روضة الطالبين (٥١٣ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / ١) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، روضة الطالبين (٥١٣ / ١ - ٥١٤) ، مغني المحتاج (٥٤٧ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / ١) .

(٤) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٥) هكذا وردت في نص الشافعي ولم توجد في النسخة .

(٦) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / ١) .

(٦) انظر : الودائع لمنصوص الشرائع الورقة (٤٢ / ١) .

قول الشافعي : صلى بهم أربعاً على ما لو ضاق الوقت على إعادة الخطبة ^١ وفعل ^٢ ل الجمعة .
وقال // أبو إسحاق // [المروزي] ^٣ : لا يبطل حكم الخطبة هاهنا بطول الفصل ، ويجعل ما وجد منهم عذراً ؛ لأنه لو أراد أن يعيد الخطبة لا يأمن انفضاضهم ثانياً ، وعليه أن يصلي الجمعة ؛ إلا أن الأولى أن يعيد الخطبة ، فلو لم يصل الجمعة وصلى الظهر فقد أساء وأجزأه . ومن أصحابنا من قال : الخطبة قد بطلت ، فلا يجوز أن يصلي الجمعة مرتباً على تلك الخطبة ، والمستحب أن يعيد الخطبة ثم يصلي الجمعة ، فإن لم يفعل وصلى الظهر جاز من غير كراهة ، ويجعل انفضاضهم عذراً في ترك الجمعة ، فإنه لو اشتغل بالإعادة لا يأمن من أن ينفضوا ثانياً فتضيع خطبته ^(٢) .

[انفضاض العدد
بعد افتتاح
الصلاة]

الرابعة : إذا انفضوا بعد افتتاح الصلاة ، فإن بقي معه العدد المعتبر في الجمعة ، فلا خلاف أنه يتم الجمعة ؛ سواء [كان] ^٤ من الذين سمعوا الخطبة ، أو كانوا قد حضروا بعد ذلك ؛ لأن العقد قد صح وانعقد والعدد موجود ، فكان له الإتمام ^(٤) ، وأما إن انفضوا [عن] ^٥ الأربعين ، فعند الشافعي لا فرق بين أن يكون انفضاضهم في الركعة الأولى ، وبين أن يكون في الركعة الثانية ، وأي شيء الحكم فيه ؟ نقل المزملي قولين ^(٦) : أحدهما : أنهم يتمونها ظهراً ، وهو الصحيح من المذهب . ووجهه أن يقال : العدد شرط في الركعة الأولى ، فكان شرطاً إلى وقت الفراغ [كالوقت] ^٧ . والقول الثاني : إن بقي معه رجلاً له أن يتم الجمعة ، وإن بقي معه واحد أو بقي

(١) في (د) ، (هـ) ساقطة .

(٢) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المحرر ص ٢٤٧ ، الوسيط (٢٦٧ / ٢) ، التهذيب (٣٢٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٨ / ٢) ، الحاوي (١٩ / ٣) ، البيان (٥٦٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٥١٤ / ١) ، المجموع (٤٢٦ / ٤ - ٤٢٧) ، مغني المحتاج

(٥٤٧ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / أ) .

(٣) في (ط) ، (هـ) : " كانوا " .

(٤) انظر : المجموع (٤٢٧ / ٤) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٨) ، الأم (٣٢٩ / ١) ، الحاوي (٢٠ / ٣) ، الوسيط (٢٦٨ / ٢) ، التهذيب (٣٢٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥٩ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦١ / ١) ، روضة الطالبين (٥١٤ / ١ - ٥١٥) ، مغني المحتاج (٥٤٧ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٧ / ب) .

(٥) في (د) : " من " .

(٦) مختصر المزملي ص ٣١ .

(٧) في (د) : " في الوقت " .

منفرداً ، فليس له إكمال الجمعة . ووجهه أن العقد قد انعقد بوجود العدد المعتبر ، وبقي في الدوام عدد يتناولهم اسم الجمع المطلق وهم ثلاثة ، ومنهم تقع الكفاية على قول بعض العلماء ، فبقينا حكم العقد المنعقد . وحكي عن القديم قول ثالث أنه إذا بقي معه واحد أتمها جمعة ؛ وإن بقي منفي منفرداً أتمها

ظهراً ، وتوجيهه يقرب من توجيه القول المتقدم ؛ وهو أن الشروع قد صح ، وبقي // في الدوام ما يتحقق به الجماعة وتقع به الكفاية على قول بعض المجتهدين فبقينا العقد . والمزني أشار // في المختصر^(١) إلى فصل معناه أن الاثنين والواحد والمنفرد في الابتداء سواء ، والمعنى أنه لا يجوز أن [يعقد] الجمعة ، فخرج من هذا الكلام قولاً رابعاً أنه إذا بقي الإمام منفرداً جاز له إتمام الجمعة^(٢) ، وهو مذهب أبي يوسف ومحمد^(٣) . ووجهه أن العقد قد صح ، وليس في قـدرة الإمام

ضبط القوم ومنعهم من الانفضاض ، فلا يبطل عقده بفعلهم ، وقال المزني : إن انفضوا في الركعة الأولى أتمها ظهراً ، وإن انفضوا في الركعة الثانية أتمها جمعة^(٤) ، وهو مذهب مالك^(٥) ، واستدل مالك - رضي الله عنه - بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " مَنْ أدرك ركعة من الجمعة فليضيف إليها أخرى " ، واستدل المزني بمـسـأـلـتـيـن : إحداهما : [٢٢٣ - ١]

أن المسبوق إذا أدرك // مع الإمام ركعة أتم صلاته جمعة ، وإن أدرك ما دون الركعة أتمها ظهراً ، وكذا في مسألتنا الأخرى : أن الإمام إذا سبقه الحدث ، إن كان في الركعة الأولى أتموا ظهراً ،

(١) انظر : مختصر المزني ص ٣١ .

(٢) في (ط) : " تنعقد " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، فتح العزيز (٢ / ٢٦١) ، المجموع (٤٢٦ / ٤ - ٤٢٧) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٥) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٨ / ٢) .

(٤) محمد بن الحسن بن واقد ، أبو عبد الله ، الشيباني ، أبوه من الشام قدم العراق فولد له محمد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، وطلب الحديث ، وسمع من مسعر ومالك والأوزاعي والثوري ، وصحب أبا حنيفة ، وكان أعلم الناس بكتاب الله ، ماهراً بالعربية والنحو والحساب وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ، صنف المبسوط وسماه أصلاً ؛ لأنه صنفه أولاً ثم صنف الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات ، عده ابن كمال من طبقة المجتهدين في المذهب . انظر : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٦٣ .

(٥) انظر : مختصر المزني ص ٣١ .

(٦) انظر : المدونة (١ / ٢٢٩) ، النخيرة (٢ / ٢٣٣) .

وإن كان في الركعة الثانية أتموا جمعة ، وكذا في حق الإمام يُفرق بين الحالتين . وقال أبو حنيفة : إذا انفضوا قبل أن يسجد الإمام في الركعة الأولى أتمها ظهراً ، وإن انفضوا بعدما سجد سجدة أتمها جمعة ؛ لأن معظم الركعة يقوم مقام الكل كما نقول في المسبوق ، فإذا سجد

سجدة فقد أدرك المعظم^(١) ، وتوجيه أقوالنا ما ذكرنا . وأما الخبر الذي استدل به مالكٌ فمحمول على المسبوق . وأما مسألة المسبوق فليست نظير مسألتنا؛ لأن هناك جمعة مضت على الصحة ، [فتتابعه] على ما مضى إذا أدرك ما له حكم الصلاة ، وليست هاهنا جمعة مفروغ عنها ، حتى يبني الأمر عليها ، فاستوى الركعة الأولى والثانية . // وأما مسألة سبق الحدث فذلك على قولنا أن الاستخلاف في الجمعة غير جائز على ما سنذكر ، ووجهه أن المأمومين أتباع الإمام ، فإذا منعاه الاستخلاف فقد بقينا عليهم حكم إمامهم ، وإذا كان قد صلى ركعة فقد وجد ماله // حكم الصلاة ، فبقي حكمه في حق القوم ؛ لكونهم أتباعاً له ، فأما الإمام فليس تابعاً للقوم حتى يبقى حكم فعلهم في حقه ، فاستوى في حقه الانفضاض في الركعة الأولى والثانية . وأما التفصيل الذي اعتبره أبو حنيفة فغير صحيح ؛ لأن الركعة تشتمل على قوله على خمسة أركان : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجدة ، فإذا رفع رأسه من الركوع فقد أتى بثلاثة من خمسة وهي المعظم ، فكان من الواجب أن يجعل مدركاً إذا انفضوا بعد الركوع ، ولا يعتبر معه السجود^(٣) .

الشرط الرابع : الخطبة^(٤) ، والكلام في موضعين : أحدهما : في

(١) انظر : الهداية شرح بداية المبتدي (٦١ / ٢) ، فتح القدير (٦١ / ٢) .

(٢) في (هـ) : " فبيننا " .

(٣) انظر : الأم (٣٣٠ / ١) ، فتح العزيز (٢٦٥ - ٢٦٦) ، روضة الطالبين

(٥١٨ - ٥١٩) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٥١) .

(٤) الخطبة : اشتقاقها من المخاطبة ، ولا تكون المخاطبة إلا بالكلام بين المخاطبين ،

وقال قوم : إنما سميت الخطبة لأنهم كانوا لا يجعلونها إلا في الخطب والأمر العظيم

. انظر : حلية الفقهاء للرازي ص ٨٧ ، النظم المستعذب ص ١١٠ ، أنيس الفقهاء

ص ٣٩ .

[شرائط] ~~في~~ الخطبة وأركانها ، وفيها اثنتا عشرة مسألة :

إحداها : الخطبة عندنا واجبة ، ولا تصح الجمعة دونها^(١) ، وقال الحسن : لا تجب الخطبة ، وقاس على سائر الخطب ؛ مثل : خطبة الاستسقاء والخسوف . ودليلنا قول الله تعالى : + فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ^(٢) والذكر : هو الخطبة ، فإذا وجب السعي إليه دلّ على وجوبه ، وروي عن عمر أنه قال : إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة^(٣) ، فإذا كانت الخطبة بدلاً عن الركعتين كانت واجبة . وتفارق سائر الخطب ؛ لأنها ما شرعت ، فيعتبر فرض خطبة الجمعة ليعتبر الفرض ، ورده من أربع إلى ركعتين .

الثانية : لا تصح الجمعة إلا بخطبتين^(٤) ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الخطبتين غير واجبتين^(٥) . ودليلنا أن الرسول x كان يخطب خطبتين ، وكذلك خلفاؤه بعده إلى يومنا // هذا ، وقد قال // رسول الله x : " صلوا كما رأيتموني أصلي " .

الثالثة : يعتبر في مجموع الخطبتين [خمسة] شرائط حتى تجوز الجمعة بعدهما : حمد الله تعالى ، والصلاة على رسول الله x ، والوصية بتقوى الله ، وقراءة آية من القرآن ، والدعاء للمؤمنين ،^(٦) // وقال أبو حنيفة : لا تعتبر هذه الأركان ؛ بل يكفي أن يقول : لا

(١) انظر : المقنع الورقة (٧٣) ، البيان (١ / ٥٦٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٠٠ ، فتح العزيز (٢ / ٢٨٣) ، التهذيب (٢ / ٣٣٧) ، المجموع (٤ / ٤٣٣) ، نهاية المطلب ج ١٠ الورقة (٩ / ١) ، الودائع لمنصوص الشرائع الورقة (٤١ / ب) .

(٢) [الجمعة : ٩] .

(٣) أثر عمر أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، وابن أبي شيبة (٢ / ٣٦ - ٣٧) ، قال في تلخيص الحبير (٢ / ١٧٦) . أخرجه ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر ، ومثله لابن أبي شيبة .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، المقنع الورقة (٧٣) ، الأم (١ / ٣٣٣) ، البيان (٢ / ٥٧٠) ، حلية العلماء (١ / ٢٦٣) ، المجموع (٤ / ٤٣٣) العباب المح

(١ / ٣١١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٠٠ .

(٥) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٨) ، شرح العناية على الهداية (٢ / ٥٨) .

(٦) في (د) : " خمسة " وفي (ط) ، (هـ) : " خمس " .

(٧) ذكر في المذهب أن فرض الخطبتين أربعة أشياء بدون ذكر الدعاء للمؤمنين والمؤمنات . انظر : المجموع (٤ / ٤٣٥) .

[وجوب
الخطبتين شرط
لصحة الجمعة
] هـ [٢٢٣ - ب
ط [١٤٦ - ب]

[ما يعتبر في
الخطبتين]

[د - ٨٩ - ب]

إله إلا الله ، أو يقول: الحمد لله ، وما جانس ذلك^(١) ، وقال محمد:
لا بد من شيء يطلق عليه اسم الخطبة ؛ ولكن لا تعتبر هذه
الشرائط^(٢) . والدليل على أبي حنيفة أن الخطبة اسم لكلام مجموع
يشتمل على فصول ؛ فأما كلمة من الأذكار لا يسمى خطبة ، وأما
الدليل على اعتبار هذه الشرائط أن خطب رسول الله ﷺ لم تخل قط
من تحميد وتحذير وقراءة آية ودعاء ، وقد قال : " صلوا كما
رأيتموني أصلي " ، وأما الصلاة على رسول الله ﷺ فقد قال الله عز
وجل : + وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ^(٣) قيل في التفسير : معناه : لا أذكر
إلا وتذكر معي ، فكل موضع
شرع ذكر الله أمر بذكره^(٤) ، وقال تعالى : + يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ ^(٥) ، والدليل عليه إجماع الأمة من عهد الخلفاء إلى يومنا
هذا ما خلت خطبة أحدهم عن هذه الأشياء ، ولولا وجوبها لما اتفقوا
عليها .

فرعان : أحدهما : حمد الله تعالى شرط في الخطبتين ؛ لأن
الرسول - عليه السلام - كان يحمد الله تعالى فيهما . والصلاة على
رسول الله ﷺ شرط فيهما ؛ لأنه لما وجب فيهما ذكر الله ، وجب ذكر

وقال في المجموع : فروض الخطبة خمسة : ثلاثة متفق عليها ، واثنان مختلف
فيهم

ط [١٤٧ - ١]

انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، المقنع الورقة (٧٣) ، الأم (٣٤٤ / ١) ،
البيان

(٢ / ٥٧١ ، ٥٧٢) ، الوسيط (٢ / ٢٧٨) ، فتح العزيز (٢ / ٢٨٣) ، التهذيب
(٢ / ٣٤٣) ، العباب المحيط (١ / ٣١١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (٥ / ١)
، الودائع لمنصوص الشرائع الورقة (٤١ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري
تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٠ .

(١) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٩) ، بدائع الصنائع (٢ / ١٩٧) ، المبسوط
(٢ / ٣٠) .

(٢) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٩) ، بدائع الصنائع (٢ / ١٩٧) ، المبسوط
(٢ / ٣٠) .

(٣) [الشرح : ٤] .

(٤) تفسير الطبري (١٢ / ٦٢٧) .

(٥) [الأحزاب : ٥٦] .

الرسول . والوصية بتقوى الله^(١) شرط فيهما ؛ لأن المقصود من الخطبة الوعيد والتخويف ، وما كان مقصوداً بالشيء لا يجوز الإخلال به^(٢) . فأما قراءة القرآن فالمنصوص أنها لا تجب في // الخطبتين جميعاً ؛ وإنما تجب في إحداهما^(٣) ؛ لأن خطب الرسول x قد كانت تـخلو عـن القـراءة ، والأولى أن لا تخلو واحدة منهما عن القراءة ، فإن أراد أن يقتصر على القراءة في إحداهما فالأولى أن يقرأ في الخطبة الأولى على ما جرت به العادة ، ومن أصحابنا من قال : تجب فيهما ؛ لأن الخطبتين أقيمتا مقام الركعتين ، والقراءة في الركعتين واجبة^(٤) ، وأما الدعاء فلا يجب فيهما ؛ ولكنه في الأخيرة على ما جرت به العادة^(٥) //

(١) لحديث جابر أن النبي خطب يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال على أثر ذلك وقد علا صوته واشتد غضبه : ... (بعثت أنا والساعة كهاتين) .

(٢) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤) ، الوسيط (٤ / ٢٧٨) ، المجموع (٤ / ٤٣٥ - ٤٣٦) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ٦) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، الأم (١ / ٣٤٤ - ٣٤٥) ، مختصر المزني ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٠ ، العباب المحيط (١ / ٣١١ - ٣١٢) ، الوسيط (٢ / ٢٧٩) ، العزيز (٢ / ٢٨٤) ، البيان (٢ / ٥٧١) ، حلية العلماء (١ / ٢٦٣) ، المجموع (٤ / ٤٣٥ - ٤٣٦) وقال فيه : قراءة القرآن وفيه أربعة

أوجه على الصحيح . المنصوص في الأم تجب في إحداهما أيها شاء . والثاني وهو المنصوص في البويطي ومختصر المزني : تجب في الأولى ولا تجزي في الثانية . والثالث : تجب =

= فيهما جميعاً ، وهو وجه مشهور ، قال الشيخ أبو حامد : هو غلط . والرابع : لا تجب في واحدة منهما ؛ بل هي مستحبة ، نقله [إمام] الحرمين ، وابن الصباغ ، والشاشي ، وصاحب البيان قولاً واحداً ، والمذهب عند الأصحاب أنها تجب في إحداهما لا

بعينها ، ويستحب جعلها في الأولى .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، البيان (٢ / ٥٧١) ، العباب المحيط (١ / ٣١١) ، المجموع (٤ / ٤٣٦) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٠ .

(٥) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢١ ، البيان (٢ / ٥٧٢) ، العزيز (٢ / ٢٨٤) ، التهذيب (٢ / ٣٤١) ، المجموع (٤ / ٤٣٦) ، وقال فيه : الدعاء للمؤمنين فيه قولان : أحدهما : أنه مستحب ولا يجب ؛ لأن الأصل عدم الوجوب والثاني : أنه واجب ، وكيف لا تصح الخطبة إلا به . وقال -

الثاني : لو قرأ آيات من القرآن تتضمن تحذيراً أو وعظاً بدلاً عن الوصية لا تجزيه عنهما ؛ لأن القراءة فرض ، [والوصية فرض] ~~X~~ ، والشئ الواحد لا يؤدي به فرضان ^(٢) .

ف. ي. الو. يط.

(٢ / ٢٧٩) : صاحب التلخيص لم يعد الثلاث ركناً ، ولم يورد الدعاء والقراءة ركناً ، نقل ذلك عن إمام الشافعي .

ساقطة من (د) .

(٢) انظر : المجموع (٤ / ٤٣٩) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (٨ / ١) .

[القيام مع
القدرة من
شروط الخطبة
]

هـ [١ - ٢٢٤]

الرابعة : القيام شرط في الخطبتين جميعاً ، حتى لو خطب قاعداً
مع القدرة على القيام لا تصح خطبته، فإن كان مريضاً فخطب قاعداً
جاز ، والأولى أن يستخلف^(١) ، وقال أبو حنيفة : القيام ليس بشرط
، ولو خطب // قاعداً جاز^(٢) . ودليلنا أن رسول الله ﷺ كان يخطب
قائماً خطبتين^(٣) ، وقال رسول الله ﷺ : " صلوا كما رأيتموني أصلي
" ، وروي أن كعب بن عجرة^(٤) دخل المسجد فرأى رجلاً يقال
له : عبد الرحمن^(٥) يخطب قاعداً ، فقال : انظروا إلى هذا الخبيث
يخطب قاعداً^(٦) وقد قال تعالى : + وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُؤْا

(١) الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، الأم (٣٤٢ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ،

الحاوي

(٣ / ٤٤) ، حلية العلماء (٢٦٣ / ١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (٩ / ١) ،

البيان (٢ / ٥٦٩ - ٥٧٠) ، فتح العزيز (٢ / ٢٨٧) ، الوسيط (٢ / ٢٨٠) ،

المقتع الورقة (٧٣) ، المجموع (٤ / ٤٣٣) . وجاء فيه : " قال الشافعي

والأصحاب : يشترط لصحة الخطبتين القيام بينهما مع القدرة . والجلوس بينهما مع

القدرة . وقال في الإفصاح لابن هبيرة (١ / ١١٦) : واتفقوا على أن القيام في

الخطبتين مشروع ، واختلفوا في وجوبه .

(٢) انظر : الهداية شرح بداية المبتدي (٢ / ٥٩) ، فتح القدير (٢ / ٥٩) .

(٣) حديث جابر بن سمرة قال : " كان النبي ﷺ يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ويقرأ

آيات ويذكر الله " رواه مسلم .

(٤) كعب بن عجرة بن أمية بن عدي ، حليف الأنصار ، صحابي يكنى أبا محمد ، شهد

المشاهد كلها ، وفيه نزلت الآية (فدية صيام أو صدقة أو نسك) ، سكن الكوفة ،

وتوفي بالمدينة سنة ٥١ هـ ، له ٤٧ حديثاً . انظر : الإصابة (٥ / ٥٥٩ - ٥٦٠) ،

الأعلام (٥ / ٢٢٧) .

(٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عقيل ابن أم الحكيم ، أحد الأمراء في العصر

الأموي ، أمه أم الحكيم أخت معاوية ، ولد في عهد النبي ﷺ وغزا الروم سنة ٥٣ هـ ،

ولاه خاله معاوية الكوفة ولم تحمد سيرته ، فأخرجه أهل الكوفة وعاد إلى الشام ،

توفي أول خلافة عبد الملك ، انظر ترجمته في : الإصابة (٥ / ٤١) ، الإعلام (٣ /

٣١٢ /

(٦) الحديث رواه مسلم في كتاب الجمعة ، باب قوله تعالى : + وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا

" ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٥٢) .

إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا^(١) ، ولأنه قيام شرع فيه ذكر واجب فكان واجباً ؛ كالقيام في الصلاة حالة التكبير والقراءة .

الخامسة : الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة واجب^(٢) ، وقال أحمد : الجلسة مستحبة^(٣) . ودليلنا أن رسول الله ﷺ كان يفصل بين الخطبتين بجلسة وقد أمرنا أن نفعل مثل فعله .

السادسة : الخطبة تعتبر فيها طهارة البدن [عن الحدث] ^[ما يعتبر في الخطبة] والجنابة ، وطهارة البدن والثوب والمكان عن النجاسة ، وستر العورة على ظاهر المذهب^(٤) ؛ لأن الرسول - عليه السلام - ما خطب إلا على ظهر ساتراً عورته ؛ ولهذا كان ينزل من المنبر ويصلي ، وكذلك فعل من بعده من الخلفاء . وفي المسألة قول آخر أن هذه الأمور [مستحبة] . وأصل المسألة أن الخطبتين هل هما بدل عن الركعتين أم لا ؟ فيه طريقان ؛ ويعود هذا الخلاف في التحقيق إلى الأصل الذي قدمنا أن الجمعة فرض آخر أو هي ظهر مقصورة ؛ فإن جعلنا الخطبتين بدلاً عن الركعتين ، فتعتبر فيهما هذه الشرائط كما تعتبر في [الصلاة] ، وإن لم نجعلهما بدلاً عن الركعتين فلا تشترط هذه الخصال .

السابعة : لا تصح الخطبة // إلا بعد دخول وقت الصلاة ؛ لأن [وقت الخطبة]

د [٩٠ - ب]

(١) [الجمعة : ١١] .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، الأم (٣٤٢ / ١) ، المقنع الورقة (٧٣) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، الحاوي (٤٥ / ٣) ، حلية العلماء (٢٦٣ / ١) ، فتح العزيز

(٢٨٧ / ٢) ، الوسيط (٢٨٠ / ٢) ، الإصباح (١١٧ / ١) ، المجموع (٤٣٣ / ٤) ، البيان (٥٧٠ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٣ .

(٣) انظر : المغني (١٥٣ / ٢) .

(٤) ساقطة من (ط) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، البيان (٥٧١ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ١) ، الوسيط (٢٨٠ / ٢) ، التهذيب (٣٤١ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦٣ / ١) ، المجموع (٤٣٥ / ٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٣ وقال فيه : يكون الخطيب متطهراً من الحدث والنجس ، وهذا صحيح الطهارة من الحدث حال الخطبة واجبة على قول الشافعي في الجديد . وقال في القديم : هي مستحبة .

(ط) : " مستحبة " ، وفي (د) : " مستحقة " ، ولعل الأولى أصوب .

(د) : " الصلاة " ، وفي (ط) : " الشرائط " ، ولعل الأولى أصوب .

[الخطبة
بالعربية
وبغيرها]

الأذان لا يجوز قبل دخول الوقت وليس بواجب ، والخطبة بذلك أولى ، وأيضاً فإن الخطبتين جعلتا بدلاً عن الركعتين ، ولا تصح الصلاة إلا بعد دخول الوقت^(١) .

الثامنة : لا تصح الخطبة إلا بالعربية إذا كان في القوم من يحسن العربية على ظاهر المذهب ؛ لأنها ذكر مفروض فصار كالتكبير والتشهد وفي المسألة وجه آخر أنها تجوز بسائر اللغات ؛ لأن الخطبة تجوز بسائر لغات العرب ولا يتعين فيها لفظة مخصوصة ، [فكذا لا يتعين فيها لغة من اللغات ، حتى تجوز بسائر اللغات ، بخلاف التشهد والتكبير فإنه يتعين فيهما لفظة مخصوصة] فإذا قلنا بظاهر المذهب أن العربية شرط ، فإذا لم يكن فيهم من يحسن العربية فيجوز أن يخطب بلسانه في مدة التعلم ، فإن مضى زمان يمكن التعلم فيه ولم يتعلم واحد منهم عصوا بذلك ، ويصلون الظهر أربعاً ، ولا تنعقد لهم جمعة^(٢) .

[انتقاض
الطهارة خلال
الخطبة]

التاسعة : لو أغمي عليه في خلال الخطبة، أو انتقضت طهارته وقلنا : إن الطهارة شرط، فهل يجوز أن يستخلف أم لا ؟ فيه وجهان : الظاهر : أنه جائز ؛ // لأن الخطبتين جعلتا // بدلاً عن الركعتين ، والاستخلاف جائز في الصلاة على ظاهر المذهب . وفيه وجه آخر : أنه لا يجوز قياساً على الأذان ، ويفارق الصلاة ؛ لأنه إنما يستخلف [في الصلاة من كان متلبساً بالصلاة ، فإن استخلف مسبقاً لم يشرع معه في الصلاة لا يجوز ، والقوم لم يتلبسوا

(١) انظر : المقنع الورقة (٧٣) ، الأم (٣٣٣ / ١) ، الوسيط (٢٨٠ / ٢) ، فتح العزيز

(٢٨٦ / ٢) ، المجموع (٤٣٣ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ٩) .
ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، فتح العزيز (٢٨٦ / ٢) ، التهذيب (٣٤٢ / ٢) ، البيان (٥٧٣ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦٤ / ١) ، العباب المحيط (٣١٢ / ١) ، المجموع (٤٤١ / ٤) وقال : فيه طريقان : أحدهما وبه قطع الجمهور : أنه يشترط ؛ لأنه ذكر مفروض ، فشرط فيه العربية كالتشهد وتكبير الإحرام والثاني : وجهان حكاهما جماعة منهم المتولي : أحدهما هذا . والثاني : مستحب ولا يشترط ؛ لأن المقصود الوعظ بكل اللغات .

في (د) : " المستخلف " ، ولعل الصواب ما جاء في (هـ) ، (ط) .

بالخطبة^(١) [مع الإمام]

[حكم الموالاة
بين الخطبتين]

العاشرة : الموالاة^(٣) بين أركان الخطبة مأمور بها ، فلو فصل بين الأركان إن لم يطل الفصل جاز ؛ لأن الرسول - عليه السلام - تكلم في الخطبة مع قتلة ابن أبي الحقيق^(٤) ، وتكلم مع سليك الغطفاني^(٥) ، فأما إن طال الفصل فالمذهب أن عليه أن يستأنف الخطبة قياساً للخطبة على الصلاة ، وفي المسألة وجه آخر أنه يبني على ما مضى ، وأصل هذا الاختلاف ما قدمنا أن الخطبتين هل هما بدل الركعتين أم لا^(٦) ؟

(١) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، الحلو (٢٨ / ٣) ، التهذيب (٣٤٣ / ٢) ، الوسيط (٢٨٠ / ٢ - ٢٨١) ، فتح العزيز (٢٨٨ / ٢ ، ٢٨٩) ، المجموع (٤٤١ / ٤) .
(٢) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٣) الموالاة : التتابع ، وتوالي الشيء أن تتابع . انظر : لسان العرب . ومتوالياً : أي غير متفرق . المطلع على أبواب المقنع (١٩٤ / ١) .

(٤) سلام بن أبي الحقيق ، أبو رافع ، كان فيمن حزب الأحزاب على رسول الله ، وكانت الأوس قبل أحد قد قتلت كعب بن الأشرف ، فاستأذن الخرج الرسول في قتل ابن أبي الحقيق وهو بخيبر ، فأذن لهم . انظر : البداية والنهاية (٥٢٣ / ٤) .
والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢١ / ٣ ، ١٢٢) .

وأخرجه ابن حجر في تلخيص الحبير (١٤٩ / ٢) وقال عنه البيهقي : مرسل جيد

(٥) سليك الغطفاني بن عمرو ، أبو هدية ، من غطفان بن سعد بن قيس غيلان . انظر : الإصابة (١٦٥ / ٣) .

وحديث سليك رواه البخاري من حديث جابر ، كتاب الجمعة ، باب إذا سأل الإمام رجلاً وهو يخطب ، انظر : فتح الباري (٤٠٧ / ٢) .

ومسلم ، كتاب الجمعة ، باب التحية والإمام يخطب ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٦٣ / ٦) . وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥١ / ٢) : أصله في الصحيحين بدون تسمية سليك . وقال في فتح الباري هو سليك .

(٦) حكم الموالاة بين الخطبتين فيه قولان : أصحهما وهو الجديد : أن الموالاة بين أركان الخطبة واجب ؛ لأن فواتها يخل بمقصود الوعظ ، فعلى هذا يجب استئناف الخطبة . والثاني وهو القديم : أن الموالاة مستحبة ، فعلى هذا يستحب الاستئناف ، فإن بنى جاز .

انظر : الإبانة (٤٨ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، فتح العزيز (٢٨٨ / ٢) ،
التهذيب

[الترتيب بين
أركان الخطبة]

د [٩١ - ١]

الحادية عشرة : الترتيب بين أركان الخطبة واجب ، حتى يقدم حمد الله ، ثم الصلاة على رسول الله ﷺ ، ثم الوصية // بتقوى الله ، ثم تلاوة القرآن ، ثم الدعاء ؛ لأن المنقول عن رسول الله ﷺ والسلف الصالح الخطبة على هذا الترتيب ، فيجب اتباعهم^(١) .

[رفع الصوت
لإسماع العدد
المعتبر في
الجمعة]

الثانية عشرة : يجب أن يرفع الصوت مقدار ما يسمعه العدد المعتبر في إقامة الجمعة ، فإن لم يسمعوا ؛ إما لكونهم متباعدين عن الإمام ، أو لأنه لم يرفع الصوت ، لا يجوز أن يصلي الجمعة ؛ لأن الرسول - عليه السلام - كان يرفع الصوت ، وأيضاً فإن المقصود تحذير القوم وتخويفهم ، ولا يحصل ذلك دون السماع^(٢) .

[إذا رفع
الخطيب
صوته ولم
يسمع عدد من
الحاضرين ب
صوته]

فرع : لو رفع الخطيب صوته إلا أن عدد من [كان] يسمع منهم كان ينقص عن الأربعين وكان بالباقيين صمم فلم يسمعوا صممهم ،
المذهب أنه لا يجوز لهم أن يصلوا الجمعة قياساً على [شاهد النكاح إذا كان أصم ولم يسمع الإيجاب // والقبول لا ينعقد النكاح ، وفيه وجه آخر أن لهم أن يصلوا الجمعة قياساً على] مسألة ذكرها الشافعي في الأيمان ؛ وهي إذا حلف لا يكلم فلاناً يكلمه بحيث يسمعه من لم يكن أصم إلا أن الرجل لم يسمع لصممه ، قال الشافعي

(٢ / ٣٤١) ، المجموع (٤ / ٤٣٩) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ١) .

(١) انظر : المجموع (٤ / ٤٤٠) وجاء فيه : الترتيب بين أركان الخطبة فيه وجهان : أحدهما وبه قطع جمهور العراقيين وغيرهم : ليس بشرط ، فله التقديم والتأخير ، ونقله الماوردي عن نص الشافعي . والثاني : أنه شرط ، فيجب تقديم الحمد ، ثم الصلاة ، ثم الوصية ، ثم القراءة ، ثم الدعاء ، وبهذا قطع المتولي ، وقال البيهقي وغيره من الخراسانيين : يجب تقديم الحمد ، ثم الصلاة ، ثم الوصية ، ولا ترتيب بين القراءة والدعاء ، ولا بينهما وبين غيرهما ، والصحيح الأول ؛ لأن المقصود الوعظ ولم يرد نص في الترتيب .

(٢) انظر : الأم (١ / ٣٤٣) ، البيان (٢ / ٥٧٦) ، التهذيب (٢ / ٣٤٢) ، فتح العزيز

(٢ / ٢٨٩) ، الحاوي (٣ / ٥٥) ، حلية العلماء (١ / ٢٦٤) ، المجموع

(٤ / ٤٤١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٣ / ١) .

ساقطة من (د) .

ساقطة من دار الكتب .

: يحنث في يمينه^(١).

(١) انظر : الأم (٣٤٣ / ١) ، البيان (٥٧٦ / ٢) ، التهذيب (٣٤٢ / ٢) ، فتح
العزیز
(٢٨٩ / ٢) ، الحاوي (٥٥ / ٣) ، حلية العلماء (٢٦٤ / ١) ، المجموع
(٤٤١ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١٣) .

الموضع الثاني : في الكلام في المسنونات والمستحبات

[وقت حضور
الإمام]

وفيه عشر مسائل : إحداها : المستحب أن يحضر الإمام بعد دخول وقت الصلاة وحضور القوم ، حتى يشتغل بالخطبة عقيب حضوره ، ولا يحتاج أن ينتظر القوم ؛ بل القوم ينتظرونه ؛ لأنه هو المتبوع^(١) .

[الخطبة على
المنبر]

الثانية : المستحب أن يخطب على المنبر^(٢) ؛ لأن الرسول - عليه السلام - أمرنا باتخاذ المنبر وخطب عليه^(٣) ، ولو خطب قائماً أجزأه ؛ لأن الرسول - عليه السلام - كان يخطب في الابتداء قائماً على الأرض مستنداً إلى خشبة يقال : لها الحنائة^(٤) .

[جلوس الإمام
على المستراح]

الثالثة : المستحب // إذا صعد المنبر وارتقى الدرجة التي [تلي]^(٥) المستراح^(٦) - وهو الموضع الذي يقعد عليه - أن يقبل بوجهه على القوم

هـ [٢٢٥ - ١]

(١) انظر : المجموع (٤ / ٤٤٨) .

(٢) انظر : البيان (٢ / ٥٧٦) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٣) ، التهذيب (٢ / ٣٣٨) ، روضة الطالبين (١ / ٥٣٦) ، المجموع (٤ / ٤٤٦) .

والمنبر : من قولك نبر إذا علا صوته ، وكذلك الخاطب يعلو صوته ، ومثبر مفعل منه ؛ ولذلك سميت الهمزة نبرة ؛ لأن من نبر الحرف رفع صوته . حلية الفقهاء ص ٨٧ .

وقال في المجموع : مشتق من النبر ؛ وهو الارتفاع (٤ / ٤٤٦) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري بلفظ : " كان جذع يقوم إليه النبي ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي فوضع يده عليه " كتاب الجمعة ، باب الخطبة على المنبر ، فتح الباري (٢ / ٣٩٧) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري بلفظ : " كان جذع يقوم إليه النبي ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي فوضع يده عليه " كتاب الجمعة ، باب الخطبة على المنبر ، فتح الباري (٢ / ٣٩٧) .

ساقطة من (ط) .

(٦) المستراح : الدرجة التي يقعد عليها الخطيب ليسترخ ، وهو مستفعل من الراحة ، والمعنى : يسترخ من تعب صعوده على المنبر ويرجع إليه نفسه . انظر : النظم المـ

ستعذب

ص ١١١ ، المجموع (٤ / ٤٤٦) .

ويسلم عليهم ويجلس^(١) ، وعند مالك لا يستحب له السلام بعد صعود المنبر^(٢) . دليلاً ما روي أن رسول الله ﷺ استوى على الدرجة التي تلي المستراح قائماً ثم سلم وجلس على المستراح^(٣) .

الرابعة : السنة // إذا جلس الإمام على المنبر أن يؤذن المؤذن بين يديه ، ويفتتح الإمام الخطبة عقيب فراغه من الأذان ، حتى لو أذن المؤذن قبل صعوده المنبر ، أو أذن في موضع بعيد عن الإمام ، أو أذن بين يديه ، ولكن الإمام لم يشغل بالخطبة عقيبها ، لم يكن مؤدياً للسنة^(٤) ، والأصل فيه ما روي عن السائب بن يزيد^(٥) قال : كان الأذان للجمعة حين يجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر رضي الله عنهما ، فلما كان زمان عثمان كثر الناس ، فأمر بأذان ثان ، وثبت الأمر على ذلك^(٦) .

(١) انظر : مختصر المزني ص ٣٢ ، البيان (٢ / ٥٧٦) ، الوسيط (٢ / ٢٨٣) ، التهذيب (٢ / ٣٣٨) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٤) ، روضة الطالبين (١ / ٥٣٦) ، المجموع

(٤ / ٤٤٧) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ١) .

(٢) انظر : المدونة (١ / ٢٣١) .

(٣) الحديث جاء في كتاب الأم للشافعي (١ / ٣٤٣) ، وقال عنه النووي في المجموع (٤ / ٤٤٦) : هذا الحديث موجود في أكثر النسخ ، وليس موجوداً في بعض النسخ المقابلة بأصل المصنف ، وهو حديث أصحابنا .

(٤) انظر : البيان (٢ / ٥٧٧) ، التهذيب (٢ / ٣٣٩) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٤) ، الوسيط (٢ / ٢٨٤) ، روضة الطالبين (١ / ٣٥٦) ، المجموع (٤ / ٤٤٧) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ب) .

(٥) السائب بن يزيد مولى عطاء بن السائب ، أبو عبد الله ، قال السائب : حج أبي مع النبي وأنا ابن سبع سنين ، توفي سنة ٩٤ هـ ، وقال الواقدي : سنة ٩١ هـ . انظر : الإص

(٣ / ٢٧٦) ، سير أعلام النبلاء (٣ / ٤٣٧) ، شذرات الذهب (١ / ٩٩) .

ساقط من (ط) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب الأذان يوم الجمعة ، انظر : فتح الباري (٢ / ٣٩٣) وجاء فيه زيادة : " فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على

[متى يفتتح
الإمام الخطبة

[١١ - ب]

ط [١٤٩ - ا]

[الاعتماد
على شيء
حال الخطبة]

الخامسة : المستحب أن يعتمد حال الخطبة على سيف ، أو قوس ، أو عصي ، أو على الخشبة المسمورة على طرف المنبر^(١) ؛ لما روي عن الحكم^(٢) بن [حزن]^(٣) أنه قال : شهدت رسول الله ﷺ قام متوكياً على عصي أو قوس ، فحمد الله وأثنى عليه^(٤) . فإن لم يعتمد على شيء سكن جسده ولا يحرك يديه ؛ لأن الخطبتين لها حكم الصلاة ، ويكره تحريك الأعضاء في الصلاة .

السادسة : المستحب أن يقبل بوجهه على القوم ولا يلتفت يمينا وشمالا^(٥) ؛ لما روى البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب نستقبله بوجوهنا ويستقبلنا بوجهه^(٦) ، ولأنه يخاطب الحاضرين ولا

[استقبال
الناس بوجهه
في الخطبة]

الزوراء " ، وقال في فتح الباري : الزوراء : جزم ابن بطل بأنها حجر كبير عند باب المسجد ، وفي الطبراني يقال لها : الزوراء يؤذن عليها . انظر : فتح الباري (٢ / ٣٩٤) .

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، البيان (٢ / ٥٧٧) ، الوسيط (٢ / ٢٨٤) ، التهذيب (٢ / ٢٤٢) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٦) ، روضة الطالبين (١ / ٥٣٧) ، المجموع (٤ / ٤٤٧) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ب) .

(٢) الحكم بن حزن الكوفي من بني كلفة بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بني تميم ، قال : قدمت إلى رسول الله ﷺ سابع سبعة أو تاسع تسعة فقلنا : يا رسول الله ، أتيناك فادعونا بخير ... الحديث . انظر : الإصابة (٢ / ٩٩) .

(٣) في طو بقبو : " حارث " ، ولعل الصواب : " حزن " .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في أبواب الجمعة ، باب الرجل يخطب على قوس . انظر عون المعبود (٣ / ٣١٣) .

قال عنه في تلخيص الحبير (٢ / ١٥٩) : وإسناده حسن ، وفيه شهاب بن خراش وقد اختلف فيه والأكثر وثقه ، وقد صححه ابن السكن وابن خزيمة ، وله شاهد من حديث البراء بن عازب .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، البيان (٢ / ٥٧٨) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٥) ، الوسيط (٢ / ٢٨٤) ، التهذيب (٢ / ٣٤٢) ، روضة الطالبين (١ / ٥٣٦) ، المجموع (٤ / ٤٤٧) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٠ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢١ .

(٦) الحديث أخرجه ابن ماجه (١ / ٣٦٠) ، باب ما جاء في استقبال الإمام ، من رواية عدي بن ثابت ، قال في الزوائد رجاله ثقات إلا أنه مرسل . وأخرجه الترمذي (٢ / ٢٥١) عارضة الأحوذ ، باب ما جاء في استقبال الإمام إذا

**[مسنونات
الخطبة]**

(٥) الحديث أخرجه مسلم في الجمعة ، باب خطبته x في الجمعة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٥٣ / ٦) .

[تطويل الصلاة
وتخفيف الخطبة]

الثامنة : يستحب أن يخفف الخطبة ويطول الصلاة^(١) ؛ لما روى
عمار بن ياسر^(٢) قال : أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطبة^(٣) ، وفي
رواية أن رسول الله ﷺ قال : " تَقْصِرُ الْخُطْبَةَ وَتَطْوِيلُ الصَّلَاةِ
مَنْنَةٌ^(٤) مِنْ فَقْهِ الرَّجُلِ " ^(٥) .

ط [٤٩ - ب]

[استحباب
قراءة سورة
ق في الخطبة]

التاسعة : يستحب أن يقرأ في الخطبة سورة ق ، لما روي عن
أم هشام^(٦) أنها قالت : ما حفظت سورة ق إلا من رسول الله
ﷺ // يوم الجمعة على المنبر^(٧) من كثرة ما كان يقرأها .

هـ [٢٢٥ - ب]

(١) انظر : البيان (٥٨٠ / ٢) ، الوسيط (٢٨٥ / ٢) ، فتح العزيز (٥٩٥ / ٢) ،
روضة الطالبين (٥٣٦ / ١) ، المجموع (٤٤٨ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة
(١١ / ب) .

(٢) عمار بن ياسر بن عامر الكنتاني ، أبو اليقظان ، صحابي من الولاة الشجعان ذو
الرأي ، أحد السابقين إلى الإسلام والجره ، هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا وأحدا
والخندق وبيعة الرضوان ، كان النبي ﷺ يلقبه (بالطيب المطيب) ، قتل في صفين مع
علي وعمره ٩٣ سنة عام ٣٧ هـ . انظر : الإصابة (٥٧٥ / ٤) ، الأعلام (٥ /
٣٦) .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٨ / ٣) ، باب ما يستحب من القصد في
الكلام وترك التطويل .

(٤) مننة : بفتح الميم ثم همزة مكسورة ونون مشددة ، أي علامة . قال في النظم
المستعذب

(١١١ / ١) : يعني أن هذا مما يستدل به على فقه الرجل . انظر : شرح النووي
لصحيح مسلم (١٥٨ / ٦) .

(٥) أخرجه مسلم من حديث عمار بن ياسر ، كتاب الجمعة ، باب صلاة الجمعة
وخطبتها ، صحيح مسلم بشرح النووي (١٥٨ / ٦) ، بلفظ : إني سمعت رسول الله
يقول :

" إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته منته من فقهه ، فأطيلوا الصلاة واقصروا
الخطبة ، وإن من البيان لسحراً " .

(٦) أم هشام بنت حارثة الأنصارية ، قال أبو عمر في الاستيعاب : أم هشام ، وقيل : أم
هشام ، وهي من بني النجار ، تزوجها عمار بن الحباب بن سعد بن قيس ،
أسلمت وبايعت النبي ﷺ . انظر : الإصابة (٣١٩ / ٨ - ٣٢٠) .

(٧) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ، انظر :
صحيح مسلم بشرح النووي (١٦١ / ٦ - ١٦٢) .

[حكم قراءة
آية سجدة في
الخطبة]

العاشرة : قراءة آية السجود جائزة في الخطبة^(١) ، لما روي أن عمر قرأ آية سجدة في الخطبة^(٢) ، ثم إن كان المنبر صغيراً ينزل ويسجد على الأرض ، وإن كان عالياً يسجد على الموضع الذي يقعد عليه ؛ حتى لا يطول الفصل .

الشرط الخامس : الجماعة^(٣) ، وفيه عشر مسائل : إحداها : صلاة الجمعة لا تصح إلا بالجماعة^(٤) ؛ لما روى أبو موسى الأشعري^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : " الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ مَرِيضٌ ، أَوْ مُسَافِرٌ " ^(٦) ، وقد انعقد عليه الإجماع فلا يحتاج إلى نقل دليل .

الثانية : صلاة الجمعة ركعتان يجهر فيهما بالقراءة ، وقد تواتر بها النقل وانتشر^(٧) .

(١) انظر : مختصر المزني ص ٣٣ ، البيان (٢ / ٥٨٠ ، ٥٨١) ، الحاوي (٣ / ٥٩) ، التهذيب (٢ / ٣٤٣) ، روضة الطالبين (١ / ٥٣٠) .
(٢) أثر عمر أخرجه البخاري في كتاب سجود القرآن ، باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود فتح الباري (٢ / ٥٥٧) .
(٣) وعبر عنها بعضهم بقوله : " ألا تكون مسبوقة بجمعة أخرى " .
(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، فتح العزيز (٢ / ٢٦٢) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٥) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١٦) .
(٥) أبو موسى الأشعري : عبد الله بن قيس بن سليم بن حرب ، صاحب رسول الله التميمي ، الفقيه المقرئ ، وهو معدود فيمن قرأ على النبي ، أقرأ أهل البصرة وفقههم في الدين ، استعمله النبي ومعاذاً على زبيدة وعدن ، ولي إمرة الكوفة والبصرة لعمر ، كان أول من أحدث المصافحة ، توفي سنة ٤٢ هـ . انظر : الإصابة (٧ / ٣٩٠) ، سير أعلام النبلاء (٢ / ٣٨٠ - ٤٠٢) ، شذرات الذهب (١ / ٢٩ - ٦٣) .

(٦) الحديث أخرجه أبو داود في أبواب الجمعة للملوك والمرأة من حديث طارق بن شهاب ، انظر : عون المعبود (٣ / ٢٧٨) . ورواه الحاكم من حديث طارق بن شهاب عن أبي موسى عن النبي ، انظر : المستدرک (١ / ٢٨٨) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، فقد اتفقا جميعاً على الاحتجاج بهريم بن سفيان ولم يخرجاه . قال الزيلعي في نصب الراية (٢ / ١٩٩) : قال النووي في الخلاصة : وهذا غير قاذح في صحته ؛ فإنه يكون مرسل الصحابي ، وهو حجة ، والحديث على شرط الشيخين .

(٧) انظر : المجموع (٤ / ٤٥٠) ، الحاوي (٣ / ٤٧) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٥ ، مختصر المزني ص ٢٧ .

فرع : السنة عندنا أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الجمعة ، وفي الثانية سورة المنافقين^(١) ، وعند أبي حنيفة كل السور واحد^(٢) .
 دليلنا

ما روي أن أبا هريرة قرأ في الجمعة بسورة الجمعة وإذا جاءك المنفقون ،

فقال عبد الله بن أبي رافع^(٣) : قرأت سورتين كان علي - كرم الله وجهه - يقرأ بهما في الجمعة فقال : إن رسول الله ﷺ كان يقرأ بهما^(٤) . ولو ترك سورة الجمعة في الأولى يستحب أن يقرأها مع سورة المنافقين في الثانية ، بخلاف ما لو ترك الجهر في الأوليين لا يقضيه في الآخرين ؛ لأن الإسرار سنة في الآخرين ، ولا يتوصل إلى قضاء السنة الفائتة إلا // بترك السنة المشروعة ، وهاهنا تمكن من قضاء السنة الفائتة من غير أن يترك سنة ، ولو قرأ سورة المنافقين في الركعة الأولى يستحب أن يقرأ الجمعة في الثانية ؛ حتى لا تفوته سنة ، ولا يعيد قراءة سورة المنافقين ؛ حتى لا يؤدي إلى تكرار السنة .

(١) قال في المجموع (٤ / ٤٥٠) : نص الشافعي في القديم على أنه يستحب أن يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية ، وقال الربيع - وهو راوي كتب الشافعي الجديدة - سألت الشافعي عن ذلك ، فذكر أنه يختار الجمعة والمنافقين ، ولو قرأ سبح وهل أتاك كان حسناً ، وقد ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قرأ في الجمعة بسبح وهل أتاك ، والصواب أن هاتين سنة أو هاتين سنة ، وكان النبي ﷺ يقرأ بهاتين تارة وبهاتين أخرى ، والأشهر عن الشافعي والأصحاب الجمعة والمنافقين . انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، البيان (٢ / ٥٨١) ، فتح العزيز (٢ / ٣١٥) ، الحاوي (٣ / ٤٧) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التعليق لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٤٢٥ .

(٢) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٦٩) ، بدائع الصنائع (٢ / ٢١٣) ، المبسوط (٢ / ٣٦) .

(٣) عبد الله بن أبي رافع ، تابعي وأبوه صحابي ، وهو مولى رسول الله ﷺ ، واسمه : أسلم ، ويقال : إبراهيم ، ويقال : هرمز . انظر : المجموع (٤ / ٤٥٠) .

(٤) الحديث أخرجه مسلم ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٦٦) .

[حكم صلاة
الجمعة بإذن
السلطان
وبغير إفته]

الثالثة : صلاة الجمعة تصح بغير إذن السلطان عندنا^(١) ، وقال أبو حنيفة : لا تصح الجمعة إلا بإذن السلطان^(٢) . دليلنا ما روي أن علياً - كرم الله وجهه - صلى الجمعة بالناس وعثمان - رضي الله عنه - محاصر^(٣) ، ولأن الحج يصح بلا إذن السلطان وإن جرت العادة بأمر يحج بالناس من عهد رسول الله ﷺ ، فكذا هاهنا .

[صلاة
الجمعة لا
تجوز في
البلدة الصغيرة
إلا في موضع
واحد]

الرابعة : البلدة إذا لم تكن واسعة الخطّة كثيرة الأهل ؛ بحيث يشق اجتماعهم في مسجد واحد ، لا يجوز أن يصلى فيها الجمعة إلا في موضع واحد^(٤) ، وقال محمد : يجوز أن يصلى في موضعين^(٥) ، وقال داود : يجوز أن يصلى في [المساجد كلها . ودليلنا أن الرسول - عليه السلام - والخلفاء من بعده ما أقاموا الجمعة إلا في مسجد واحد مع امتداد الزمان واختلاف الأوقات ، ولو كان ذلك جائزاً لصاروا إلى ذلك في بعض الأوقات لبيان الجواز ، وروي // عن ابن عمر أنه قال : **“ لا جُمعة إلا في المسجد الأكبر الذي فيه الإمام ”**^(٦) ، ولأن المقصود من الجمعة جمع الجماعات ؛ حتى يظهر لأعداء دين الله عز وجل اجتماع كلمة المسلمين ، فإذا صليت في موضعين أدى إلى الفتنة ووقوع العداوة .

هـ [١٠٢٢٦]

الخامسة : إذا كان للبلدة جانبان مثل بغداد ، لا يجوز أن

[إقامة
الجمعة في
البلدة التي لها
جانبان]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، فتح العزيز (٢٦٢ / ٢) ، الحاوي (٦١ / ٣) ، روضة الطالبين (٥١٥ / ١) ، المجموع (٤٢٨ / ٤) وقال : وحكى صاحب البيان قولاً قديماً مخالفاً أنه لا تصح إلا خلف السلطان أو من أذن له ، وهو قول شاذ باطل .

(٢) انظر : الهداية شرح بداية المبتدي (٥٤ / ٢) ، فتح القدير (٥٤ / ٢ - ٥٥) ، بدائع الصنائع (١٩٢ / ٢) .

(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ (١٩٠ / ١) ، كتاب العيدين ، الأمر بالصلاة قبل الخطبة . ورواه البيهقي في باب الصلاة بغير أمر الولي في السنن الكبرى (٢٣ / ٣) . ورواه الشافعي في الأم (٢٨١ / ١) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، الأم (٣٣١ / ١) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) .

(٥) انظر : فتح القدير (٥٣ / ٢) ، بدائع الصنائع (١٩٢ / ٢) .

(٦) ساقط من (ط) .

(٧) الأثر رواه ابن المنذر عن ابن عمر ، انظر : تلخيص الحبير (١٣٥ / ٢) .

يصلى فيها الجمعة إلا في موضع واحد على ظاهر المذهب^(١) ، وقال أبو الطيب بن سلمة^(٢) من أصحابنا : يجوز أن يقام في كل جانب^(٣) ، وهو مذهب أبي يوسف^(٤) ، ويجعل // كل جانب كبلادة أخرى ، والصحيح هو الأول ؛ لأن أهل جانب إذا أرادوا السفر وكان طريقهم على الجانب الآخر ، لم يجز لهم أن يقصروا [الصلاة] حتى يفارقوا منازلهم ، فدل على أن الجميع كالبلدة الواحدة .

السادسة : // إذا كانت البلدة واسعة الخطه ، كثيرة الأهل ، فلا يجوز أن يصلى الجمعة إلا في موضع واحد على ظاهر المذهب^(٥) ، وأما بغداد فكانت في الأصل قرى وفي كل قرية جامع ، فاتصلت العمارة فتركت على ما كانت ، حكى عن ابن سريج^(٦) وإليه ذهب أحمد^(٧) أنه يجوز أن يصلى في موضعين [وثلاثة] ؛ لأننا لو كلفناهم الاجتماع في موضع واحد أدى إلى المشقة ، وربما لا يحتملهم المكان وتفوتهم الصلاة .

فروع خمسة على المشهور^(٨) : أحدها : لو صليت الجمعة في موضعين ، وليس في أحد الموضعين إمام راتب من جهة السلطان ،

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) ، روضة الطالبين (١٥٠ / ١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١٤) .

(٢) أبو الطيب بن سلمة : سهل بن محمد بن سليمان ، شمس الإسلام ، ابن الإمام أبي سهل العجلي الحنفي أحد أئمة الشافعية ومفتي نيسابور تفقه على أبيه ، كان أبوه يُجلّه ، وتخرج به جماعة ، وحدث وأملى ، قال عنه أبو إسحاق : كان فقيهاً أدبياً جمع رئاسة الدين والدنيا ، توفي سنة ٤٠٤ هـ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٣٩٣ / ٤ - ٤٠٢) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (١٨١ / ١ - ١٨٢) ، شذرات الذهب (٣ / ١٧٢) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) ، روضة الطالبين (١٥٠ / ١) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١٤) .

(٤) انظر : فتح القدير (٥٣ / ٢) .

ساقطة من (د) .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، الأم (٣٣١ / ١) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٠) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) قال : واختاره أكثر أصحابنا تصريحاً وتقريراً .

(٧) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ب) ، الأم (٣٣١ / ١) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٠) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) ، المحرر للرافعي ص ٢٤٣ .

(٨) انظر : المغني والشرح الكبير (١٨١ / ٢ - ١٨٢) لابني قدامة .

ساقطة من (د) ، (ط) .

(١٠) القول المشهور أنه لا يجوز إقامة الجمعة إلا في موضع واحد ولو كانت البلدة واسعة .

أو في كل واحدة منهما إمام راتب [من جهة السلطان] وسبقت إحداهما ، فالسابقة هي الصحيحة ، والأخرى باطلة^(٢) ، [وهكذا لو كان] مع الأولى نائب السلطان ، وبأي شيء يعتبر السبق ؟ من أصحابنا من قال : بالفراغ ؛ فإنها تمت قبل الأخرى فهي الصحيحة ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الجمعة لا تعلم صحتها قبل تمامها . والصحيح أنه لا يعتبر بالفراغ ؛ لأمرين : أحدهما : أن ذلك يؤدي إلى القول بالمضي في جمعتين صحيحتين ؛ [لأن قبل] الفراغ لم يعلم السبق ، وكل واحد منهما [بصدد] أن تكون صحيحة الآخر أن الذي سبق بالفراغ ربما كان قد تأخر شروعه ، وفي ذلك عقد جمعة بعد انعقاد

جمعة ، ولو جاز أن تتعقد جمعة بعد انعقاد جمعة ، لجاز أن تتعقد بعد الفراغ منها ، فعلى هذا [بم] يعتبر السبق . وفيه وجهان : أحدهما : // بالشروع في الخطبة . والثاني : بالتكبير^(٣) ، وأصل ذلك أن الخطبتين هل يجعلان بدلاً عن الركعتين ؟ وقد ذكرناه .

الثاني : [لو] سبقت إحداهما [إلا أن الإمام] مع الثانية ، فالمشهور أن السابقة هي الصحيحة^(٤) ، والمتأخرة هي الباطلة ؛ لأن الأولى قد صحت فلا يجوز إبطالها بفعل يوجد من الغير بعدها ، وحكي عن الشافعي - رحمه الله - قول آخر نص عليه في كتاب العيدين أن التي فيها الإمام هي الصحيحة ؛ لأننا لو لم نرجح بالسلطان أدى إلى أن كل أربعين نفساً // يجتمعون في مكان يسبقون الإمام بالصلاة ، فيفوتون الجمعة // على أهل البلد ، وما أدى إلى

(١) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٢) انظر : الأم (٣٣٢ / ١) ، روضة الطالبين (٥١١ / ١) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) .

(٣) في (ط) : " وكذلك لو كانت " .

(٤) في (ط) : " لا قبل " .

(٥) في (ط) : " يعرف " ، وفي (هـ) : " بفرض " .

(٦) في (ط) ، (هـ) : " بماذا " .

(٧) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ / ١) ، المجموع (٤٩٢ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة

(١ / ١٥) .

(٨) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٩) في (ط) ، (هـ) : " والسلطان " .

(١٠) انظر : روضة الطالبين (٥١١ / ١) ، المجموع (٤٩٤ / ٤) ، نهاية المطلب

ج ٣ الورقة (١ / ١٥) .

الفساد لا يجوز المصير إليه^(١) .

الثالث : وقفاً معاً ولم تسبق إحداهما الأخرى ، وشككنا هل وقفاً معاً أم سبقت إحداهما ، فهما باطلتان ، فإن [كان]^(٢) في الوقت سعة [فيجتمعون]^(٣) ويصلون الجمعة ، وإن كان قد ضاق الوقت [فيعيدون ويصلون الظهر]^(٤) إذا لم يكن مع إحداهما سلطان ، [فإن كان مع إحداهما سلطان]^(٥) ، فإن رجحنا بالسلطان على ما سبق ذكره ، فالتى فيها السلطان صحيحة ، وعلى الطائفة الأخرى أن يصلوا الظهر ، وإن قلنا : لا يرجح بالسلطان فعلى ما ذكرنا^(٦) .

الرابع : إذا سبقت إحداهما الأخرى على القطع ولم تتعين السابقة ، فالمذهب المشهور أنه لا يسقط عنهما فرض الوقت^(٧) ، وحكي عن المزني أنه قال : يحتسب بفعل الطائفتين ويسقط الفرض عنهما ، وقاس ذلك على طائفتين صلت كل واحدة منهما إلى جهة الاجتهاد ولم يعلم المصيب منهما ، لا إعادة على واحدة منهما فكذلك هاهنا ، وليس بصحيح ؛ لأن في مسألة القبلة كل طائفة [بذلت مجهودها في النظر إلى دلائل القبلة وطلب الحق فاحتسبنا سبنا بفعل الفاعلين ، وهاهنا كل طائفة]^(٨) منهما عقدت الجمعة ولم تعلم // هل سبقها غيرها مع إمكان الوقوف على حقيقة الحال . فنظير هذه المسألة لوصلت كل طائفة إلى جهة من غير اجتهاد ، فلا تصح صلاة واحدة منهما ، فعلى هذا ما حكمهم ؟ في المسألة قولان أحدهما يصلون الجمعة إن كان في الوقت سعة ؛ لأننا لم نحتسب بواحد من الفاعلين ،

(١) انظر : الأم للشافعي (١ / ٣٢٢) في الأرض تكون بها المساجد .

(٢) في (ط) ، (هـ) : " كان " ، وفي (د) : " ذلك " .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) ساقطة من (د) .

(٥) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٦) انظر : نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٥ / ب) ، روضة الطالبين (١ / ٥١١) ،

المجموع (٤ / ٤٩٤) .

(٧) انظر : نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٥ / ب) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٢) ،

المجموع (٤ / ٤٩٤) .

(٨) ساقطة من (د) ، (ط) .

والثاني يعيدون الظهر ؛ لأننا قد علمنا صحة الجمعة ، وعقد الجمعة بعد الجمعة لا يجوز ؛ إلا أنا أوجبنا الإعادة على الطائفتين احتياطاً .

[الخامس] ✖ : كانت السابقة معلومة ثم اشتبهت ، فالمذهب في هذه المسألة أن على الطائفتين إعادة الظهر ؛ لأن الاشتباه طراً بعد الحكم بالصحة فلا يؤثر ^(٢) // .

د [١ - ٩٤]
المسبوق إذا
أدرك مع
الإمام ركعة
من الجمعة

السابعة : المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة فإنه يصير مدركاً للجمعة ، فيقوم بعد سلام الإمام ويصلي ركعة ، وإن لحق الإمام
بعد رفع الرأس من الركوع من الركعة الثانية، لا يجعل مدركاً للجمعة؛ ولكن يكون مدركاً فضيلة الجماعة ، وعليه أن يصلي أربع ركعات ^(٣) ، وقال عطاء : لا يصير مدركاً للجمعة إلا بإدراك الخطبتين ، وقال أبو حنيفة : إذا أدرك الإمام في التشهد يجعل مدركاً للجمعة ^(٤) . ودليلنا على الطائفتين ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَمَنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا " .

هـ [١٢٢٧]

فروع أربعة : أحدها : المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة ، // ثم قام وصلى ركعة ✖ ، فلما قعد للتشهد تذكر أنه نسي سجدة ، فإن علم يقيناً أنه تركها من الركعة الثانية فيسجد سجدة ويعيد التشهد وقد تمت [صلاته ، وإن لم يذكر أنه نسي من الركعة التي أدركها مع الإمام لا يجعل مدركاً للجمعة وقد تمت ✖ الركعة الأولى بالثانية ، فيضيف إليها ثلاث ركعات ^(٥) .

الثاني : // إذا نسي الإمام سجدة مع الركعة الأخيرة ، ثم قام إلى الثالثة ساهياً ، فلحقه مسبوق فاقتدى به وهو جاهل بحاله ، تحتسب

✖ في (هـ) : " السادس " .

(٢) انظر : المجموع (٤ / ٤٩٤) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٢) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١٦ / ب) .

(٣) انظر : المجموع (٤ / ٤٧٦) ، فتح العزيز (٢ / ٢٦٦) .

(٤) انظر : شرح بداية المبتدي (٢ / ٦٦) ، بدائع الصنائع (٢ / ٢٠٩) .

✖ ساقطة من (د) .

✖ ساقطة من (ط) .

(٥) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٦٦) ، المجموع (٤ / ٤٧٦) ، المنهج القويم (١ /

(٣٨٧) .

[له] ^(١) ركعة من الظهر ؛ لأن المحسوب للإمام من ذلك سجدة واحدة ، فلا يجعل بإدراكها مدركا للجمعة .

الثالث : لو نسي الإمام سجدة من الركعة الأولى وقام إلى الثانية ، فاقتدى به وصلى معه ركعة ، فإن جلس الإمام للتشهد وسلم ، فصلاة الإمام باطلة ؛ لتركه ركعة ؛ فإنه لا يحسب له من الركعة الثانية إلا

سجدة ، ويحسب للمسبوق ركعة من الظهر ، ولا يجعل بها مدركا للجمعة ؛ لأن المحسوب للإمام منها سجدة ، فأما إن لم يجلس للتشهد ولكن قام إلى الثالثة ساهيا فهي في الحقيقة ثانية ؛ لأن المحسوب له من الركعتين ركعة ، فقد أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة // وقد صلى قبل ذلك ركعة صحيحة ، فتتم له بها الجمعة . وهذه المسألة عكس

د [٩٤ - ب]

[سائر] مسائل الجمعة ؛ لأننا رتبنا الجمعة على ركعة وقعت محسوبة من الظهر . وجعلناها من الجمعة . فائدة : الظهر يُبنى على الجمعة إذا عرض ما يمنع تمامها ^(٢) .

الرابع : قام الإمام إلى الثالثة ساهيا وقد نسي سجدة من الركعتين ولا يدري من أيهما ترك ، فجاء إنسان فاقتدى به في الركعة [الثالثة] ، فإنه لا يجعل بإدراكها مدركا للجمعة ؛ لأننا نأخذ في حالة الشك بأسوأ الأحوال ، وأسوأ الأحوال في حقه أنه ترك السجدة من الركعة الثانية ، فيكون المحسوب للإمام من الثالثة سجدة واحدة ، فلا يجعل بإدراكها مدركا ^(٣) .

الثامنة : يجب أن يفتتح الصلاة بعد الخطبة ؛ بحيث لا يكون بين الخطبة والصلاة إلا الإقامة ؛ [لأن الرسول x ما كان يفصل بين

(١) انظر : المجموع (٤ / ٤٧٧) ، نهية المطلب

(٢) ساقط من (د) ، (ط) .

(٣) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : المجموع (٤ / ٤٧٧) .

(٥) في (ط) : " الثانية " ، وفي (د) : " الثالثة " ولطها الأصوب .

(٦) انظر : المجموع (٤ / ٤٧٧) ، فتح العزيز (٢ / ٢٦٥) وقال : هذه المسألة من

فروع

ابن الحداد . انظر : المسائل المولدة للورقة (٦ / ١) ، نهية المطلب ج ٣ الورقة

(٣ / ب) .

الخطبة والصلاة إلا بإقامة [١] ، ولأننا قد ذكرنا أن الخطبتين بدل عن الركعتين ، ولا يجوز أن يتخلل بين أفعال الصلاة فعل طويل (٢)

التاسعة : // إذا خطب [واحد] [١] وأراد أن يستخلف آخر ليصلي بالناس ، فنبنى هذه المسألة على أن الاستخلاف في الصلاة هل يجوز أم لا ، فإن قلنا : لا يجوز الاستخلاف في الصلاة ، لم يجز في هذه المسألة ، وإن قلنا : الاستخلاف في الصلاة جائز ، ففي هذه المسألة وجهان : أحدهما : يجوز . لأن الخطبتين جعلناهما ركعتين ، فيكون الاستخلاف بعدهما كالاستخلاف في أثناء الصلاة . والثاني : لا يجوز ؛ لأن الاستخلاف // في الجمعة إنما يجوز إذا اتصلت صلاته بصلاة الإمام على ما سنذكر ، وليس بين المصلي والخطيب اتصال (٤)

ط [١٥٢ ب]

هـ [٢٢٧ ب]

فرع : إذا جوزنا أن يستخلف قبل الشروع في الصلاة خليفة ، فهل يعتبر أن يكون الخليفة ممن سمع الخطبة أم لا ؟ فيه وجهان [مبنيان] [١] على أن الإمام واحد من الأربعين أو زائد [على الأربعين] (١) ، فإن قلنا : إن الإمام واحد من الأربعين ، فيعتبر أن يكون قسداً مع الخطبة ، وإن قلنا : إن الإمام زائد على الأربعين ، فلا يعتبر سماع الخطبة (٢) ؛ // [لأن العدد المعتبر موجود] [١]

د [١٠٥ أ]

[إذا أحدث
الإمام بعد
الشروع في
الصلاة]

العاشرة : أحدث الإمام بعد الشروع في الصلاة ، فإن قلنا الاستخلاف في الصلاة غير جائز ، فالمزني ذكر في جامعه

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : المجموع (٤ / ٤٢٥) ، نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ١١) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٩) ، المجموع (٤ / ٤٤١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

(٣٤٩ / ب) .

ساقطة من (هـ) .

(٦) في (د) : " على الأربعين " ، وفي (ط) ، (هـ) : " عليهم " .

(٧) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٩) ، نهاية الزين (١ / ١٤٠) ، نهاية المطلب ج ٢ ط [١٥٣ أ]

الورقة (٣٤٩ / ب) .

ساقطة من (ط) ، (ط) .

الكبير^(١) أن المأمومين يصلون فرادى [ركعتين] من غير فصل بين أن يكون في الركعة الأولى أو في الثانية ، ووجهه أنا لما منعنا الاستخلاف فقد بقينا حكم الإمام عليهم وقد انعقد لهم جمعة فيتمونها جمعة ، وحكى في جامع الصغير أنه إن أحدث في الركعة الأولى أتموها ظهراً ، فإن كان في الركعة الثانية أتموها جمعة قياساً على المسبوق ، فأما إذا قلنا : الاستخلاف جائز ، فإن لم يستخلف وكان في الركعة الأولى //

[أتموها] ظهراً ، وإن كان في الثانية أتموها جمعة ، وإن أراد الاستخلاف ، فإن [كان]^(٢) في الركعة الأولى واستخلف من قد شرع معه في الصلاة جاز ؛ سواء كان قد سمع الخطبة أو لم يسمع ، ويصلي بهم الجمعة ؛ لأن الجمعة قد انعقدت له ، وإن استخلف من لم يفتحه

الصلاة لا يجوز ؛ لأن الجمعة قد انعقدت للقوم ، ولا يجوز عقد جمعة بعد جمعة . فأما إذا أحدث في الركعة الثانية قبل الركوع ، إن استخلف مأموماً موافقاً فلا كلام ، وإن استخلف من لم يفتح الصلاة لا يجوز لما ذكرناه ، ولأنه لم يلتزم نظم صلاة إمامه ، وصلاته تخالف صلاة الإمام في النظم ، وإن استخلف مسبقاً قد شرع في الصلاة فالمذهب أنه جائز ، وأي شيء الذي يحتسب له ؟ أكثر أصحابنا قالوا : يحتسب له جمعة بالقياس على ما لو استخلف في الركعة الأولى ، والجامع بينهما [أن] في الموضعين انعقد له الجمعة تبعاً لغيره^(٣) ، وقد قال الشافعي - رحمه الله - في الأم : لو

(١) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٥٠ / ١) ، فتح العزيز (٢ / ٢٦٩) ونكر [١٠٢٢٨]

أن ابن الصباغ وغيره قالوا : إن للمزني نقل هذا القول في جامع الكبير .
وعن صاحب الإفصاح أنهم وإن أنكروا ركعة يتمونها ظهراً لا جمعة بخلاف المسبوق ؛ لأن الجمعة قد كملت بغيره ، فجعل ثابتاً لهم .

في (د) : " أتموها " ، وفي (ط) : " أتمها " .

في (د) : " كتوا " ، وفي (ط) : " كان " .

(٤) انظر : الإبقة الورقة (٥٠ / ١) ، المهذب (١ / ١١٧) ، المنهج القويم (١ / ٢٧٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٥٠ / ب) .

سقط من (د) ، (ط) .

سقط من (د) ، (ط) .

(٧) انظر : المنهج القويم (١ / ٣٨٨ - ٣٨٩) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

أحدث الإمام في الركعة الأولى واستخلف ، فصلى الخليفة [ركعة ، فأحدث الخليفة] ^(١) فاستخلف من اقتدى // به في الركعة الثانية صلى الخليفة [الثاني] ^(٢) ركعة وأمر إلى القوم بالسلام وأتم الظهر ^(٣) .
 ووجهه أن المأمومين اتباعه فلا يمكن بناء حكمه على حكمهم ، ولا يمكن أن يبنى حكمه على حكم الإمام الأول ؛ [لأنه ما تم له الجمعة فلا وجه لإثبات حكم الجمعة في حقه ، ويخالف ما لو استخلف في الركعة الأولى] ^(٤) ؛ لأن هناك الركعتين حصلتا مع الجماعة ، فكان الحكم بأن الصلاة جمعة [من] ^(٥) طريق الحقيقة لا من طريق الحكم والبناء على // صلاة الغير ، وهاهنا هو منفرد في [إحدى] ^(٦) الركعتين ، فلا بد أن يوجد ما يمكن البناء عليه . ويخالف المسبوق بركعة [يتم الجمعة] ^(٧) ؛ لأنه تابع فيبني حكمه على حكم إمامه وقد صحت الجمعة لإمامه ؛ إلا أن هذه المسألة فرع قولنا أن الظهر قبل فوات الجمعة يصح ، فيحتسب له ركعة من الظهر ، فأما إذا قلنا الظهر قبل فوات الجمعة لا يصح ، // لا يجوز أن يستخلف مسبقاً ، لأنه حين يقدم إلى مكان الإمام لم تكن الجمعة فائتة ، بدليل أنه لو تقدم من أدرك [أول] ^(٨) الصلاة وتابعه هذا الرجل لم يجعل مدركا للجمعة .

ط [١٥٣]

د [١٥٥]

فرع : لو جاء مسبق آخر واقتدى بهذا المسبوق وقلنا : إن المحسوب له ركعة من الظهر ، فيحسب للمقتدى [به] ^(٩) ركعة من الجمعة ؛ لأنه في حق المأمومين ينزل منزلة إمامه ؛ ولهذا يمضي على نظم صلاته وقد انعقدت الجمعة للإمام ، فكان حكم ما يفعله في حق المأمومين حكم صلاة الإمام . فأما إن أحدث الإمام بعد الرفع من الركوع في الركعة الثانية ، فاستخلف مسبقاً لحقه بعد الركوع ،

(٤٥٠ / ب) .

(١) سقط من (د) ، (ط) .

(٢) سقط من (د) ، (ط) .

(٣) انظر : الأم (١ / ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(٤) سقط من (د) ، (ط) .

(٥) سقط من (د) ، (ط) .

(٦) (د) : " إحدى " ، وفي (ط) : " أحد " .

(٧) سقط من (هـ) .

(٨) سقط من (د) .

(٩) سقط من (د) ، (ط) .

أو مسبقاً لم يفتتح الصلاة ، وقلنا : إن صلاة الجمعة خلف الظهر جائزة ، صح الاستخلاف ؛ لأن الجمعة قد فقت بفوات الركوع ، ولا خلاف أن الظهر ينعقد بعد فوات الجمعة^(١) .

(١) انظر : المنهج القويم (١ / ٣٩٠) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٥٦ / ب) .

الفصل الثالث

في الزحام

وإنما ذكرنا فصل الزحام^(١) في // هذا الموضع ؛ لأن غالب ما يقع الزحام في صلاة الجمعة لكثرة الناس ، وأيضاً فإن صلاة الجمعة إذا لم تتم ينتقل إلى الظهر ، وليس يتصور ذلك في سائر الصلوات ، ويشتمل هذا الفصل على [ثماني] مسائل : إحداها : إذا ركع مع الإمام في الركعة الأولى ، فلما سجد الإمام لم يجد المأموم محلاً على الأرض يسجد عليه ؛ ولكن قدر أن يسجد على رجل إنسان أو على ظهره ؛ بحيث يتحقق ساجداً ؛ وهو أن يكون سجوده أخفض من ركوع من يصلي قاعداً ، ويعلو ظهره [على] رقبته ، فيلزمه أن يسجد عندنا ، حتى إذا لم يسجد يكون كمن تأخر عن الإمام بغير عذر فتبطل صلاته^(٢) .

[إذا سجد
المأموم مع الإمام
في الركعة الأولى
ولم يجد مكاناً]

د [١ - ٩٦]

(١) قال الرافعي : هذا ابتداء مسألة الزحام ، وهي موصوفة بالإشكال ؛ لانشعاب حالاتها وطول تفاريحها ... انظر : العزيز (٢ / ٢٧٣) ، وقال في المجموع : هذه المسألة موصوفة عند الأصحاب بالأعضال ؛ لكثرة فروعها وتشعبها واستمدادها من أصول

(٤ / ٤٨٠) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٩ / ب) .

(د) : " ثمان " ، وفي (ط) : " ثمانية " .

(س) : سقطت من (د) .

(٤) انظر : الإبقة الورقة (١ / ٤٩) ، روضة الطالبين (١ / ٥٢٣) ، المحرر ص ٢٦٢ ، الحاوي (٣ / ٢٣) ، المذهب (١ / ١١٥) ، الوسيط (٢ / ٢٧٣) ،

التهذيب

(٢ / ٣٢٧) ، الأم (١ / ٣٥٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٩ / ب) ، البيان (٢ / ٦٠٤) ، فتح العزيز (٢ / ٢٧٣) وقال فيه : وتكرر المحاملي وغيره وجهاً أنه يتخير بين أن يسجد على ظهر الغير متابعة للإمام ، وبين أن يصبر ليحصل له فضيلة السجود على الأرض ، والمذهب الأول .

وقال في حلية العلماء (١ / ٢٦٨) : ومن أصحابنا من قال : فيه قول آخر في القديم أنه إن شاء سجد على ظهره ، وإن شاء ترك حتى يزول الزحام ، وهو قول الحسن البصري .

قال [الإمام] رحمه الله الحسن : يتخير بين أن يسجد على ما يمكنه سجوداً ناقصاً ، /الوبين أن يصبر إلى أن يرفع الإمام فيسجد سجوداً كاملاً^(١) ، وقال مالك : ليس له إلا أن يسجد على الأرض ، فيؤخر السجود إلى أن يقدر عليه^(٢) . دليلنا ما روي أن عمر [بن الخطاب] رضي الله عنه - قال : إذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه^(٣) . ولأننا أجمعنا على أن المريض الذي لا يقدر أن يصلي قفلاً ، يؤمر بأن يصلي على حسب حاله ، ولا يتخير [بين] أن يصلي كما يمكنه ، و[بين] أن يؤخر ، فكذا هاهنا .

الثانية : لم يتمكن المأموم من السجود أصلاً حتى رفع الإمام رأسه من السجود ، فعليه أن يسجد ، وتكون صلاته تامة^(٤) . والأصل [فيه] ما روي أن رسول الله صلى صلاة الخوف بعسفان^(٥) ،

[لم يتمكن
المأموم من
السجود حتى
رفع الإمام
رأسه من
السجود]

سقطت من (ط) ، (هـ) .

(٢) انظر : المهذب (١١٥ / ١) ، حلية العلماء (٢٦٨ / ١) ، المجموع (٤٨٦ / ٤) (١) وقال : وهذا قول قلته في القديم : يتخير ، إن شاء سجد على الظهر ، وإن شاء صبر ليسجد على الأرض .

(٣) انظر : السنن (٢٢٨ / ١) .

سقطت من (د) .

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٨٢ / ٣) ، خلاصة البدر المنير (٢٢٣ / ١) .

قال القوي في المجموع (٤٨٠ / ٤) : أخرجه البيهقي بإسناد صحيح .

في (د) : " من " .

في (د) : " من " .

(٨) انظر : الإبقة الورقة (١ / ٤٩) ، الوسيط (٢٧٤ / ٢) ، المهذب (١١٦ / ١) ،

الحلوي (٢٣ / ٣) ، روضة الطالبين (٥٢٤ / ١) ، البيان (٦٠٤ / ٢) ،

المجموع

(٤٨١ / ٤) ، معني المحتاج (٥٧١ / ١) ، نهضة المطلب ج ٢ الورقة (٤٤٠ / ٤) .

سقطت من (د) .

(١٠) عسفان : يضم أوله وسكون ثقبه ثم فاء وآخره نون ، فعسفان من عسفت المفازة وهو يصفها ، وهو قطعها بلا هداية ولا قصد ، قال أبو منصور : عسفان منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . وقال غيره : عسفان بين المسجدين ، وهي من مكة على مرحلتين ، وقال السكري : عسفان على مرحلتين من مكة على طريق المدينة ، والجحفة على ثلاث مراحل ، غزا النبي بني لحيان بعسفان وقد مضى لهجرته خمس سنين وشهران وأحد عشر يوماً . انظر : معجم البلدان (١٢٢ / ٤) .

فشرعوا // معه في الصلاة ، فركع بهم ، فلما سجد رسول الله ﷺ سجدت معه طائفة [ووقفت طائفة] ^(١) يحرسون العدو ، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه والطائفة التي سجدت معه سجدت الطائفة الحارسة ، وما ورد // الخبر به نظير مسألتنا ؛ لأن تلك الطائفة ما تمكنت من السجود مع رسول الله ﷺ للحاجة إلى الحراسة ، فلما قام رسول الله ﷺ تمكنت تلك الطائفة من السجود فسجدوا وصحت صلاتهم ، كذلك هذا المزحوم لم يتمكن من السجود ، فإذا قدر عليه في قيام الإمام يؤمر بالسجود وتصح صلاته ^(٢) .

فرع : إذا سجد في حالة قيام الإمام ورفع رأسه ، فإن تمكن من قراءة الفاتحة وقرأها فلا كلام ، وإن لم يتمكن من قراءة الفاتحة أصلاً ؛ بأن ركع الإمام عقيب فراغه من السجود ، أو لم يتمكن من قراءة

جميعها ، ففي المسألة وجهان : أحدهما : يترك القراءة ويركع مع الإمام ويحتسب له بالركعة ؛ لأنه [بالركعة] ^(٣) لم يتمكن من القراءة ؛ لكونه

مشغولاً بالسجود فنلحقه بالمسبوق . والثاني : تلزمه // القراءة ؛ لأنه كان متلبساً بالصلاة [في] ^(٤) حالة قيام الإمام فتلزمه القراءة ؛ لإدراك محلها بخلاف المسبوق . فعلى هذا إذا قرأ الفاتحة ، فإن لم يكن قد سبقه الإمام بثلاثة أركان كوامل ، يمضي على صلاته حتى [يلتحق] ^(٥) بالإمام ، وإن كان قد سبقه بثلاثة أركان ، اختلف أصحابنا فيه : فمنهم من قال يترك نظم صلاته ويتابع الإمام من حيث بلغ كالمسبوق ويراعي نظم صلاة الإمام ويتابعه في أفعاله وإن كانت غير محسوبة له ، فعلى هذا قد حصلت له ركعة من الجمعة ، فإذا رفع الإمام [قام] ^(٦) وصلى ركعة وتمت صلاته ^(٧) . ومنهم من قال

د [٩٧ - أ]

ساقطة من (د) .

(٢) انظر : الحاوي (٢٣ / ٣) ، البيان (٦٠٤ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٤٠ / ب) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

ساقطة من (ط) ، (هـ) .

في (د) : " يلحق " ، وفي (ط) : " يلتحق " .

ساقطة من (ط) .

(٧) انظر : البيان (٦٠٥ / ٢) ، الحاوي (٢٤ / ٣) ، روضة الطالبين (٥٢٤ / ١) ، مغني المحتاج (٥٧٢ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٤٠ / أ) .

: لا نأمره بمتابعة الإمام من حيث بلغ ، بخلاف المسبوق ؛ لأن المسبوق لا نأمره بترك المتابعة من الابتداء ، وهذا الرجل فقد أمرناه بترك المتابعة في الابتداء ؛ حيث قلنا : عليك قضاء السجود مع كون الإمام مشغولاً بالقراءة ، ولكنه يمضي على نظم صلاته // إلى أن [يلتحق] بالإمام ، و [يباح] له ذلك لكونه معذوراً . ومن أصحابنا من قال : نأمره بأن يفرد عن الإمام وقد حصلت له ركعة فيضيف إليها ركعة أخرى ، وإنما قلنا ذلك ، لأن الفصل قد طال بينه وبين الإمام ، فلا يمكن الأمر بالمضي على نظم الصلاة مع بقاء الاقتداء ، ولا يمكن الأمر بمتابعة الإمام من حيث بلغ ، لما ذكرنا من كونه مأموراً بالاشتغال بقضاء ما فاتته وترك المتابعة ، فلم يبق إلا أن يترك الجماعة ويتم الصلاة (٣) .

[زحم المأموم
عن السجود
ولم يتمكن من
السجود حتى
ركع الإمام في
الثنية]

الثالثة : زحم المأموم عن السجود ولم يتمكن من السجود أصلاً حتى ركع الإمام في الثانية ، ففي المسألة قولان : أحدهما : يشتغل بقضاء السجود الفائت ولا يتابع في الركوع (٤) ، وهو مذهب أبي حنيفة (٥) . ووجهه ما روي أن رسول الله ﷺ قال : " مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا قَاتَكُمُ فَاقْضُوا " // وقد فاتته السجود ، وأيضاً فإن اعتبار مصلحة الصلاة والمضي على // مقتضاها أولى من اعتبار الجماعة والمضي على حكم المتابعة . والقول الثاني . أنه يترك السجود الفائت ويتابع الإمام في الركوع (٦) ، وهو مذهب مالك (١) ؛ لقول

هـ [٢٢٩]
ط [١٠٥]

(٣) في نسخة (د) : " يلحق " ، وفي (ط) ، (هـ) : " يلتحق " .

(٤) في (ط) ، (هـ) : " ويباح " ، وفي (د) : " ولا يباح " .

(٥) انظر : البيان (٦٠٥ / ٢) ، الحاوي (٢٤ / ٣) ، مغني المحتاج (٥٧٢ / ١) .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٩) ، الأم (٣٥٣ / ١) ، الحاوي (٢٣ / ٣) ، نهاية

المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٤٢) ، المذهب (١١٦ / ١) ، الوسيط (٢٧٤ / ٢) ،

التهذيب (٣٢٨ / ٢) ، المجموع (٤٨١ / ٤) ، حلية العلماء (٢٦٩ / ١) ،

روضة الطالبين (٥٢٤ / ١) ، فتح العزيز (٢٧٥ / ٢) وقال فيه : وهو اختيار

القال وجماعة ، قال الروياني : وهذا أصح . بحر المذهب (١٠٨ / ٣) .

(٥) انظر : البحر الرائق (١٦٧ / ٢) .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٩) وقال : وهو الأصح ، المحرر ص ٢٦٣ وقال :

وهو أصح الوجهين ، الوسيط (٢٧٤ / ٢) ، الأم (٣٥٣ / ١) ، المجموع (٤ /

٤٨١) ، حلية العلماء (٢٦٩ / ١) ، البيان (٦٠٥ / ٢) ، قال في فتح العزيز (

٢٧٦ / ٢) : يلزمه متابعة الإمام فيركع معه ، وهو أصح القولين ، ونصه في الأم

الرسول x : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا " (٢) وقد ركع الإمام ، وأيضا
فإن رسول الله x قال : " لَا تُبَادِرُونِي بِرُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ ، فَإِنِّي مَهْمَا أَسْبَقْتُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ تُدْرِكُونِي إِذَا رَفَعْتُ ، وَمَهْمَا أَسْبَقْتُكُمْ بِهِ إِذَا سَجَدْتُ تُدْرِكُونِي حِينَ أَرْفَعُ " (٣) ، فجعل للمأموم أن يفعل خلاف فعل الإمام في الركعة الواحدة لا في الركعتين .

فروع ثلاثة على قولنا : يتابع الإمام في الركوع ويترك السجود
الفائت : أحدها : إذا ركع معه فيحصل له ركوعان على الولاء ، فأبي الركوعين يحتسب له ؟ فيه قولان : أحدهما : المحسوب هو الركوع الأول ؛ لأننا حكمنا بصحته // وكونه معتداً به ، فلا يبطله بفوات ما بعده . والقول الآخر : المحسوب هذا الركوع الثاني ؛ لأن الركوع إنما يحتسب إذا تعقبه السجود ، وأما ركوع لا سجود بعده فلا يعتد به (٤) .

فائدة القولين : إذا قلنا : المحسوب هو الثاني [يجعل] مدركا ركعة من الجمعة ، فيضيف إليها أخرى ، وإذا قلنا : المحسوب هو الركوع الأول ، [فنجعل] له ركعة ملفقة القيام والقراءة ، فالركوع من الركعة الأولى ، والسجود من الركعة الثانية ، وهل يجعل مدركا

والمختصر وأحد قوليه في الإملاء ، وقال البخاري : هو القول الجديد (٢ / ٣٢٨) .

(١) انظر : المدونة (١ / ٢٢٨) .

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، انظر : فتح الباري (٢ / ١٧٣) ، ومسلم في الصلاة ، باب انتمام المأموم بالإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٣١) .

(٣) الحديث رواه مسلم في تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٥٠) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ / أ) ، الأم (١ / ٣٥٣) ، البيان (٢ / ٦٠٦) ، الحاوي (٣ / ٢٤) ، الوسيط (٢ / ٢٧٥) ، فتح العزيز (٢ / ٢٧٦) ، المجموع (٤ / ٤٨٢) ، حلية العلماء (١ / ٢٦٩) وقال : وهو أصحهما عند الأصحاب .

❖ في (د) : " جعل " ، وفي (ط) : " يجعل " ، وفي (هـ) : " يحصل " .

❖ في (د) : " فنجعل " ، وفي (ط) : " فتحصل " .

للجمعة أم لا، فيه وجهان^(١): أحدهما يجعل مدركا؛ لقول رسول الله ﷺ :
 "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى" ، والثاني لا يجعل مدركا ،
 لأن إطلاق الركعة يقتضي ركعة كاملة ، وهذه ركعة [غير كاملة
]^(٢) لكونها ملفقة^(٣) .

الثاني : إذا أمرناه بمتابعته في الركوع ، فخالف واشتغل بقضاء
 السجود جاهلاً بأن عليه المتابعة ، فصلاته لا تبطل ؛ لأن الجهل
 كالسهو في // الحكم ؛ إلا أن السجود غير معتد به^(٤) .

ط [١٥٥] فإذا فرغ من السجود ، إن كان الإمام بعد لم يرفع رأسه من
 الركوع يتابع فيه ، وإن كان الإمام قد رفع رأسه من الركوع وشرع
 في السجدة الأولى ، فإنه يتابع في السجود ويحتسب سجوده ،
 فتحصل له ركعة ملفقة ، وهل يصير [بها] مدركا للجمعة أم لا ؟
 فعلى ما ذكرناه . وإن فرغ من السجود والإمام في السجدة الثانية أو
 في التشهد ، فيؤمر بمتابعة الإمام فيما بقي من صلاته ، وإذا سلم
 الإمام احتسب القدر الذي أدركه من الظهر ، [فيتم] الركعة
 ويضيف إليها ثلاث ركعات .

(١) انظر : الإبنة الورقة (٤٩ / ١) ، البيان (٦٠٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٧٦ / ٢ - ٢٧٧) ،
 المجموع (٤٨٢ / ٤) ، حلية العلماء (٢٦٩ / ١) ، الوسيط (٢٧٥ / ٢) ،
 التهذيب (٣٢٨ / ٢) .

(٢) في نسخة (د) : " غير كاملة " ، وفي (ط) ، (هـ) : " ناقصة " .
 (٣) انظر : المجموع (٤٨٢ / ٤) وقال : أصحهما عن الأصحاب يدرك بها . حلية
 العلماء (٢٦٩ / ١) .

(٤) انظر : الإبنة الورقة (٤٩ / ب) ، البيان (٦٠٧ / ٢) ، فتح العزيز (٢٧٧ / ٢) ،
 التهذيب (٣٢٨ / ٢) ، الوسيط (٢٧٥ / ٢) ، المجموع (٢٨٣ / ٤) ،
 الحوي

(٢٦ / ٣) ، حلية العلماء (٢٦٩ / ١) .

(د) : " به " ، وفي (ط) ، (هـ) : " بها " .
 (د) : " فيتم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فيتم " .

الثالث : أمرناه بمتابعة الإمام في الركوع ، فخالف واشتغل بقضاء السجود عامداً ، فإن لم يخرج نفسه عن المتابعة بطلت صلاته ، وإن نوى // المفارقة فقد أخرج نفسه من صلاة الإمام من غير عذر ، وفيه

د [١-٩٨]

قولان : الصحيح : أنه تبطل صلاته ، فإذا قلنا : لا تبطل صلاته ، فسواء غير النية إلى الظهر أو أصر على النية الأولى ، فإن قلنا : الظهر قبل فوات الجمعة لا يصح [ولا يحتسب له // الظهر ؛ ولكن تبطل صلاته أو تنقلب نفلاً ؟ فعلى قولين ؛ كما لو شرع في الفرض ثم أراد أن يتحول إلى صلاة أخرى ، فأما إذا قلنا : الظهر قبل فوات الجمعة صحيح] ، فيبني على أصل آخر ؛ وهو أن الجمعة ظهر مقصورة أو فرض آخر ، فإن قلنا : هي ظهر مقصورة ، فالقدر المفعول معتد به ويتممه ظهراً ، وإن قلنا فرض آخر فلا يحتسب له ظهراً ؛ ولكن هل تبطل أو تنقلب نفلاً ؟ فعلى ما ذكرنا (٢) .

هـ [٢٢٩-ب]

فرعان على قولنا : يؤمر بقضاء السجود : أحدهما : إذا اشتغل بالسجود وسجد سجدتين فقد تمت ركعته ، وإذا فرغ منهما ، فإن كان الإمام بعد في الركوع فهل تلزمه القراءة أم يركع ؟ فعلى ما سبق ذكره ، وإن كان الإمام قد فرغ من الركوع فقد حصل بينه وبين الإمام أكثر من ثلاثة أركان ، وقد مرت المسألة فيما مضى (٣) // .

الثاني : أمرناه بقضاء السجود فخالف وتابع الإمام في الركوع ، فإن فعله عامداً تبطل صلاته ؛ لأنه زاد في الصلاة ركوعاً عامداً ، وإن كان

جاهلاً فلا تبطل صلاته ، وإذا سجد الإمام فسجد معه لا تبطل أيضاً ؛ ولكن عليه السجود الفائت ، وهو قصد السجود على سبيل المتابعة هل يحتسب بما فعله [عما] عليه أم لا ؟ فيه وجهان كما ذكرنا فيمن نسي سجدة من الركعة الأولى وسجد الثانية ، وإن قلنا :

ط [١-١٥٦]

ساقطة من (د) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ / ب) ، الحاوي (٢٦ / ٣) ، فتح العزيز (٢٧٧ / ٢) ، التهذيب (٣٢٩ / ٢) ، الوسيط (٢٧٥ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦٩ / ١) ، المجموع (٤٨٢ - ٤٨٣) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ / ب) ، البيان (٦٠٨ / ٢) ، التهذيب (٣٣٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٢٦ / ١) .

(د) : " عن ما " ، وفي (ط) : " عما " .

يحتسب سجوده فتحصل ركعة ملفقة ، وهل يصير [بها] ^(٤) مدركا للجمعة
 أم لا ؟ فعلى ما ذكرنا ، وإذا قلنا : لا يحتسب له بذلك السجود ،
 [فإن] ^(٥) قضى السجدين قبل سلام الإمام ، يجعل مدركا لركعة من
 الجمعة ، وإن لم يقض السجدين فالذي فعله محسوب عن الظهر
 وعليه
 إتمامها ^(٦) .

الرابعة : زُحم عن السجود في الركعة الأولى ولم يتمكن
 من السجود حتى سجد الإمام في الثانية ، فلا خلاف أنه يؤمر
 بالسجود مع الإمام ؛ ولكن يكون سجوده بحكم متابعة الإمام // أو
 يكون قضاء لما فاتته ؟ فيه طريقان بناءً على المسألة قبلها : أحدهما :
 يكون قضاء الفائت ؛ لأنه أدرك الركوع وفاته السجود ، فيؤمر
 بالقضاء إذا تمك
 منه . والثاني : يكون على سبيل المتابعة ؛ لأن محل قضاء السجود
 قيام الركعة وقد فات ، فإن قلنا : يكون قضاء ، إن قصد القضاء
 صلات
 [ركعة] ^(٧) من الجمعة ، وإن قصد المتابعة فهل يحتسب سجوده أم
 لا ؟ فعلى ما ذكرنا من الوجهين ، فأما إذا قلنا : يسجد على سبيل
 المتابعة تحصل له ركعة ملفقة وقد مرّ حكمها ^(٨) .

الخامسة : إذا زحم عن السجود ولم يتمكن من السجود حتى قعد
 الإمام في التشهد ، فهل يتابعه في التشهد أم ^(٩) يشتغل بقضاء
 السجدين ؟ فعلى ما سبق ذكره من القولين ، في المسألة الثالثة ، فإن
 قلنا

[زحم عن
 السجود ولم
 يتمكن منه حتى
 قعد الإمام في
 التشهد]

ط [١٥٦]

ساقطة من (د) .

في (د) : " فإذا " ، وفي (ط) : " فإن " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ / ب) ، البيان (٦٠٩ / ٢) ، التهذيب (٣٣٠ / ٢) ،

الوسيط (٢٧٦ / ٢) ، الحاوي (٢٦ / ٣) ، المجموع (٤٨٣ / ٤) ، روضة

الطالبين (٥٢٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٤٩) .

ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر : البيان (٦٠٩ / ٢) ، الحاوي (٢٧ / ٣) ، المجموع (٤٨٤ / ٤) ،

روضة الطالبين (٥٢٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٤٧) ، مغني

المحتج

(٥٧٣ / ١) .

في (ط) : " لا " .

[وقع الزحام
 في الركعة
 الثانية]

الإمام ، // فإذا سلم سجد سجدتين وتحسب له ركعة من الظهر فيتمها ، وإن قلنا : يشتغل بقضاء ما فاتته ، فإن قضى السجدتين قبل سلام الإمام ، تحصل له ركعة من الجمعة ، // وإن سلم الإمام قبل أن يقضي السجدتين يحسب له ما فعله عن الظهر ^(١) .

السادسة : إذا وقع الزحام في الركعة الثانية ، فمهما قدر على السجود إما قبل سلام الإمام أو بعده يسجد ويتشهد وقد تمت جمعة ^(٢) .

السابعة : مسبوق لحق الإمام في الركعة الثانية وزحم عن السجود ، فإن تمكن من قضاء السجود قبل سلام الإمام ، يجعل مدركا للجمعة ، وإن لم يتمكن حتى سلم الإمام ، فيكون ما فعله محسوبا عن الظهر ^(٣) .

الثامنة : لم يتمكن المأمومون من الركوع في الركعة الأولى حتى ركع الإمام في الثانية ، فالحكم فيه كالحكم فيما لو زحم عن السجود حتى سجد الإمام في الثانية وقد مرت المسألة ، والصحيح أنه يجعل مدركا لركعة من الجمعة ؛ [لأن المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع يجعل مدركا] ، وهذا الرجل قد أدرك الركوع مع الإمام ^(٥) .

(١) انظر : البيان (٦١٠ / ٢) ، الحاوي (٢٧ / ٣) ، فتح العزيز (٢٧٩ / ٢) - ٢٨٠ ، التهذيب (٣٣٠ / ٢) ، حلية العلماء (٢٧٠ / ١) ، المجموع (٤٨٥ / ٤) ، روضة الطالبين (٥٢٦ / ١) ، العباب المحيط (٣١٠ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٤٧) .

(٢) انظر : الأم (٣٥٣ / ١) ، الحاوي (٢٤ / ٣) ، الوسيط (٢٧٨ / ٢) ، فتح العزيز

(٢٨٠ / ٢) ، التهذيب (٣٣٠ / ٢) ، مغني المحتاج (٥٧١ / ١) .
(٣) انظر : الوسيط (٢٧٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٨١ / ٢) ، التهذيب (٣٣٠ / ٢) ، المجموع (٤٨٥ / ٤) ، العباب المحيط (٣١٠ / ١) ، مغني المحتاج (١ / ٥٧١) ، روضة الطالبين (٥٢٦ - ٥٢٧ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٤٩ / ١) .

(٥) انظر : الحاوي (٢٨ / ٣) ، البيان (٦١٠ / ٢) ، فتح العزيز (٢٨١ / ٢) ، المجموع (٤٨٥ / ٤) ، حلية العلماء (٢٧٠ / ١) ، مغني المحتاج (٥٧٢ / ١) ، العباب المحيط (٣٠٩ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٤٣) .

[مسبوق
لحق الإمام في
الركعة الثانية
وزحم عن
السجود]

[لم يتمكن المأموم
من الركوع في
الركعة الأولى
حتى ركع الإمام
في الثانية]

د [١-٩٩]

// الفصل الرابع

في السلام^(١) وما يتعلق به

وإنما جعلنا السلام فصلاً من هذا الباب^(٢) ؛ لأن السلام مشروع في حق الإمام عند صعود المنبر ، ومكروه في حق القوم عند الاشتغال بالخطبة ، ويشتمل الفصل على ثلاثين مسألة : إحداها : أصل السلام سنة مؤكدة^(٣) ، والأصل فيه قوله تعالى : + حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا^(٤) ، وقال تعالى : + فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ^(٥) :

ومعناه فليسلم بعضهم على بعض ، وروي أن رسول الله ﷺ لما دخل المدينة أمر منادياً حتى ينادي : " أَيُّهَا النَّاسُ ، أَفْشُوا السَّلَامَ ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ "^(٦) ، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتٌّ : أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَأَنْ يُحَيِّيه إِذَا دَعَاهُ ، وَأَنْ يُسَلِّمَهُ إِذَا شَمَّتهُ إِذَا

ط [١٠٥٧]

(١) سلم : انقاد ورضي بالحكم ، والمصلي خرج من الصلاة بقوله : (السلام عليكم) ، وعلى القوم : حياهم بالسلام ، والسلام اسم من أسمائه تعالى ، والتسليم والتحية عند المسلمين . انظر : المعجم الوسيط (١ / ٤٤٦) باب السين .

(٢) جاء في المجموع (٤ / ٤٩٨) : ذكر القاضي حسين والمتولي والشاشي هذا الباب هنا ، وذكره أكثر الأصحاب في أول كتاب السير ، فرأيت تقديمه أحوط .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٧ / ٤٢٧) ، إعانة الطالبين (٤ / ١٨٧) ، المجموع (٤ / ٤٩٩) ، الأنكار ص ٢٢٠ .

(٤) [النور : ٢٧] .

(٥) [النور : ٦١] .

(٦) رواه الترمذي وقال : حديث صحيح ، انظر : عارضة الأحوذى ، كتاب صفة

القيامة ، باب ما جاء في إفشاء السلام وإطعام الطعام (٩ / ٢١٩) . وابن ماجه في

كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في قيام الليل (١ / ٤٢٣) . وذكره

في تلخيصه

(٤ / ٢٤٨) .

عَطَسَ ، وَأَنْ يَعُوذَهُ إِذَا مَرَضَ ، وَأَنْ يُشَيِّعَ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ ، وَأَنْ لَا يَظُنَّ إِلَّا خَيْرًا ^(١) ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُؤَدِيًا حَقَّ السَّنَةِ إِذَا رَفَعَ الصَّوْتَ مَقْدَارَ مَا يَحْصُلُ بِهِ [الْإِسْمَاع] ^(٢) ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ لَا يَصِيرُ مُؤَدِيًا حَقَّ السَّنَةِ ، وَلَا يَجِبُ الْجَوَابُ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ الْعِلْمُ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسَلِّمًا كَيْفَ يَسْتَحَقُّ الْجَوَابُ ^(٣) ؟ !

الثانية : جواب السلام فرض في الجملة ^(٤) ، والأصل فيه قوله تعالي : + وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ^(٥) ،

[حكم جواب
السلام]

[وقوله : (فحيوا) أمر ، وظاهر الأمر يقتضي الوجوب ، وقوله : (أو ردوها)] ليس معناه أن يقول : رددت عليك سلامك ؛ ولكن يرد مثله الجواب . فإذا ثبت أن الجواب فرض فإنما يصير مجيباً إذا رفع الصوت [به] مقدار ما يُسمعه الجواب ، فإن لم يسمعه فلا يسقط الفرض عنه ؛ لأن الغرض من السلام [الألفة والمؤانسة] ^(٦) ، وإذا لم يسمعه الجواب يُخشى أن يصير سبب العداوة وأنه استهان [به] ^(٧) ؛ // حيث لم يرد عليه ^(٨) .

د [١٩ = ب]

فرع : إذا سلم على واحد فيفرض عليه الجواب ، حتى إذا [لم

(١) أخرجه الترمذي ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في تسميت العطس ، انظر : عارضة الأحوذ (١٠ / ١٤٤) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، ورواه بلفظ : " للمسلم على المسلم ستة " . وكذلك أخرجه ابن ماجه بلفظ الترمذي ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عيادة المريض (١ / ٤٦١) . ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عمر . انظر : مسند الإمام أحمد (٢ / ٦٨) .
والحديث له أصل صحيح من رواية مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : " للمسلم على المسلم ستة " انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٤ / ١٤٣) ، تلخيص الحبيب

هـ [٢٣١ = ب]

(٤ / ٢٥٣) .
في نسخة (هـ) : " الإسماع " ، وفي نسخة (ط) ، (د) : " الاستماع " .
(٣) انظر : روضة الطالبين (٧ / ٤٢٨) ، إغاة الطالبين (٤ / ١٨٦) ، الأذكار ص ٢١٩ .
(٤) انظر : روضة الطالبين (٧ / ٤٢٨) ، إغاة الطالبين (٤ / ١٨٤) ، المجموع (٤ / ٤٩٩) .

ط [١٥٧ = ب]

(٥) [النساء : ٨٦] .
ساقطة من (د) .
ساقطة من (ط) .
في (هـ) : " الألفة والمؤانسة " ، وفي نسخة (ط) : " إعلامه " .
ساقط من (ط) .
(١٠) انظر : المجموع (٤ / ٥٠٠) .

[يسلم] ^(١) يكون عاصياً ، فأما إذا سلم على جماعة فيفرض على كلهم الجواب ^(٢) ؛ لقوله تعالى : + فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا " ، وهو خطاب للجميع ؛ إلا أنه إذا رد بعض القوم // سقط الحرج والمؤاخذه عن الباقيين حتى لا يَأْثُمُونَ ، وهكذا في سائر فروض الكفاية .

كالجهاد والصلاة على الجنازة وغيرهما ، وعلى هذا أصل السلام ، إذا دخل الواحد على قوم يُسَنُّ له أن يسلم ، وإن دخل جماعة [على قوم] يُسَنُّ لجميعهم أن يسلموا ، فإذا // سلم بعضهم سقط كراهية ترك السلام في حق الباقيين ، وكان أصل السلام سنة على الكفاية ، كما أن الجواب فرض على الكفاية ^(٥) .

[أقل ما يتأدى
به سنة السلام
[

الثالثة : أقل ما يتأدى به [سنة السلام] ^(١) أن يقول السلام [عليك] ^(٢) ، ولو قال : سلام عليك بغير ألف ولام مع التثوين يجوز ؛ لأن أحدهما تقوم مقام الأخرى في التشهد ، والأولى أن يقول السلام عليكم وإن كان يسلم على رجل [واحد] ^(٣) ؛ حتى يكون سلاماً عليه وعلى ملائكته . وأقل الجواب أن يقول : وعليك السلام مع واو العطف ، [حتى لو ترك حرف العطف لا يكون محسوباً ؛ لأن المنقول في الشرع الكلمة مع واو العطف] ^(٤) ، فإذا ترك لم يعتد به . وكمال السلام أن يقول [المُسَلِّم] ^(٥) : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأن يقول المجيب [في الجواب] ^(٦) وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ^(٧) . والأصل فيه ما روي أن علي بن

^(١) ساقط من (ط) .

^(٢) في (هـ) : " يرد " ، وفي (ط) و (د) : " يسلم " .

^(٣) انظر : الحاوي (١٨ / ١٦٣) ، روضة الطالبين (٧ / ٤٢٨) ، إعانة الطالبين (٤ / ١٨٥) ، المجموع (٤ / ٤٩٩) .

^(٤) ساقطة من (د) .

^(٥) انظر : الحاوي (١٨ / ١٦٣) ، روضة الطالبين (٧ / ٤٢٨) ، إعانة الطالبين (٤ / ١٨٥) .

^(٦) في (ط) : " فرض السلام " وفي (هـ) و (د) : " سنة السلام " .

^(٧) في (د) : " عليكم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " عليك " .

^(٨) ساقطة من (ط) .

^(٩) ساقطة من (د) .

^(١٠) ساقطة من (ط) .

^(١١) ساقطة من (ط) و (د) .

^(١٢) انظر : المجموع (٤ / ٥٠١) ، إعانة الطالبين (٤ / ١٨٧) ، روضة الطالبين

أبي طالب - كَرَّمَ اللهُ وجهه - دخل على رسول الله ﷺ فقال : السلام عليك يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : " وعليكم السلام ورحمة الله ، لك عشرة ولسي عشرون " ، فدخل كرة أخرى على رسول الله ﷺ فقال : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله ، فقال رسول الله ﷺ : " وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، لي ثلاثون ولك عشرون " ، فدخل كرة أخرى على رسول الله ﷺ فقال : //السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، فقال :
 " وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ، لي ثلاثون ولك ثلاثون " (١) .

الرابعة : إذا نادى إنساناً من خلف سترة أو من وراء حائط فقال : السلام عليك يا فلان ، أو كتب كتاباً وكتب فيه : السلام على فلان ، أو أرسل إليه رسولاً وقال له : سلام على فلان ، فبلغه الكتاب والرسالة //يجب عليه الجواب ؛ لأن تحية الغائب تكون بالمنزلة
 [والكتاب والرسالة] ❌ ، فعليه أن يجيب [تحيته] ❌ بمثله أو بخير منه كما قال تعالى (٤) .

الخامسة : إذا سلم على إنسان وهو في الصلاة ، فالأولى أن لا يجيب حتى يفرغ من الصلاة ويسلم [من] ❌ صلاته [ثم] ❌ يرد عليه ، فلو رد في الصلاة بالإشارة جاز (١) ؛ لما روي

(٤٢٨ / ٧) ، الأنكار ص ٢١٨ ، بحر المذهب (١٤٩ / ٣) .

(١) أخرجه أبو داود من رواية عمران بن حصين قال : " جاء رجل إلى النبي ... " ، انظر : عون المعبود (٦٩ / ١٤) أبواب السلام ، باب كيف السلام . وأخرجه الترمذي من رواية عمران بن حصين " أن رجلاً جاء إلى النبي ... " قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح من هذا الوجه ، وفي الباب عن علي وأبي سعيد وسهل بن حنيف .

انظر : عارضة الأحوذني (١١٧ / ١٠) ، كتاب الاستئذان ، باب ما ذكر في فضل السلام .

❌ ساقطة من (د) .

❌ ساقطة من (د) .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٤٢٨ / ٧) ، إعانة الطالبين (١٨٨ / ٤) ، المجموع (٥٠٠ / ٤) ، نهاية الزين ص ٣٦١ ، الأنكار ص ٢٢٠ ونقلها عن المتولي ، وذكر عن الواحدي أنه يجب على المكتوب إليه رد السلام ، بحر المذهب (٣ / ١٥٠) .

❌ في (ط) : " من " وفي (هـ) ، (د) : " عن " .

❌ في (ط) : " و " ، وفي (هـ) ، (د) : " ثم " .

[السلام من
خلف سترة أو
من وراء
الحائط]

ط [١٠٥٨]

[السلام على
من هو في
الصلاة]

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد الخيف بمنى ، وكان الناس يدخلون عليه أرسالاً ويسلمون عليه ، وكان يرد عليهم ، [فقليل لابن عمر : كيف كان يرد عليهم ؟] فقال : إشارة باليد . فإن رد باللسان نظرنا ، فإن قال : // عليك السلام تبطل صلاته ؛ لأن هذا مخاطبة للأدميين ، وإن قال : [وعليه السلام] لا تبطل صلاته ؛ لأنه ليس بخطاب ؛ ولكنه دعاء^(٤) .

[١٢٣٢] هـ

[السلام على من كان مشغولاً بأمر يكره قطعه]

السادسة : يكره أن يسلم على من كان مشغولاً بأمر يكره قطعه ؛ من أكل ، أو نوم ، أو قضاء حاجة ، ولو سلم لا يستحق الجواب^(٥) ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ كان يقضي حاجته ، فمرّ به أعرابي فسلم عليه فلم يرد عليه ، فلما أراد أن يغيب قام رسول الله ﷺ إلى بعض الحيطان وتيمم ثم ناداه ، فلما جاء إلى رسول الله ﷺ قال له رسول الله ﷺ : "إذا لقيتني على هذه الحالة فلا تسلم عليّ ، ولولا أنني خشيت // أن تقول سلمت على محمد فلم يرد عليّ ، لما رددت عليك " ^(٦) ، وهكذا لو دخل الحمام فلا يستحب له أن يسلم على من كان فيه ؛ لأنه بيت الشيطان وليس موضع التحية ؛ ولذا تكره فيه الصلاة ، وأيضاً فإن الناس في العادة يكونون مشاغل بالتنظيف ، فلا يستحب السلام عليهم في حال اشتغالهم .

[١٠٠] د

[سلام الراكب على الماشي والماشي على الجالس والقليل على الكثير]

السابعة : يستحب أن يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على الجالس ، والطائفة القليلة على الطائفة الكثيرة^(٧) ؛ لما روي في

(١) انظر : روضة الطالبين (٤٣٣ / ٧) ، إعانة الطالبين (١٩٠ / ٤) ، الأنكار ص ٢٢٤ ، المجموع (٥٠٩ / ٤) وقال : يستحب أن يرد في الصلاة بالإشارة نص عليه الشافعي في القديم ولم يخالفه في الجديد .

ساقطة من (ط) .

في نسخة (ط) : " عليك سلام " .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٤٣٣ / ٧) ، إعانة الطالبين (١٩٠ / ٤) .

(٥) انظر : روضة الطالبين (٤٣٣ / ٧) ، إعانة الطالبين (١٩٠ / ٤) ، المجموع (٥٠٩ / ٤) ، الأنكار ص ٢٢٤ ، بحر المذهب (١٤٨ / ٣) .

[السلام ورده على الأصم]

(٦) أخرجه مسلم ، كتاب الحيض ، باب التيمم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي (٣٦٤ / ٤) ، تلخيص الحبير (٢٥٠ / ٤) .

(٧) انظر : الحاوي (١٦٣ / ١٨) ، روضة الطالبين (٤٣٠ / ٧) ، إعانة الطالبين (١٩١ / ٤) ، المجموع (٥٤ / ٤) ، الأنكار ص ٢٢٩ ، نهاية الزين ص ٣٦١ .

الخبر أن رسول الله x قال : " يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ " ^(١) .

ولو بدأ الماشي أو الجالس بالسلام لم يكرهه ^(٢) .

الثامنة : إذا سلم على أصم ^(٣) لا يسمع شيئاً ، فيجب أن يتلفظ بلفظ السلام ؛ لقدرته عليه ، وأن يشير باليد حتى يحصل الإفهام ، ويستحق الجواب ، ولو لم يجمع بينهما لا يستحق الجواب ، وهكذا لو سلم عليه أصم وأراد الرد عليه فيتلفظ باللسان ويشير بالجواب ؛ ليحصل الإفهام فيخرج عن الفرض ^(٤) .

[السلام ورده
على الأخرس]

التاسعة : لو سلم على أخرس ^(٥) فأشار باليد سقط الفرض عنه ؛ لأن إشارته قائمة مقام العبارة ، وهكذا لو سلم عليه أخرس بالإشارة فيستحق الجواب لما بينا ^(٦) .

[السلام على
صبي ورده
السلام عليه]

العاشرة : لو سلم على صبي لا يجب عليه الجواب ؛ لأن الصبي ليس من أهل الفرض ، وهكذا لو سلم على جماعة فيهم صبي فلم يرد إلا الصبي لا يسقط عنهم الفرض ؛ لأن الصبي ليس من أهل الفرض ،

(١) رواه البخاري في كتاب الاستئذان ، باب تسليم القليل على الكثير ، باب يسلم الراكب على الماشي ، انظر : فتح الباري (١٥ / ١١) . ومسلم ، كتاب السلام ، باب يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي

(١٤١ / ٤) .

(٢) قال في المجموع (٥٠٤ / ٤) : وهو خلاف الأولى .

(٣) أصم ، وصم ذهب سمعه ، ويقال صمت أنه سدت ، وفي التنزيل : + وَحَسِبُوا أَلَّا

تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا " [المائدة ٧١] المعجم الوسيط (٥٢٤ / ١) .

(٤) انظر : المجموع (٥٠٠ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٢٨ / ٧) ، إعانة الطالبين

(١٨٦ / ٤) ، الأنكار : ص ٢٢١ ، نهاية الزين : ص ٣٦١ ، بحر المذهب

(١٥٠ / ٣) .

(٥) خرس خرسا : انعقد لسانه عن الكلام خلقة أو عيباً . المعجم الوسيط (٥٢٦ / ١)

(٦) انظر : المجموع (٥٠٠ / ٤) ونقلها عن المتولي ، روضة الطالبين (٤٢٨ / ٧)

، إعانة الطالبين (١٨٦ / ٤) ، نهاية الزين : ص ٣٦١ ، الأنكار : ص ٢٢٢ ،

بحر المذهب (١٥٠ / ٣) .